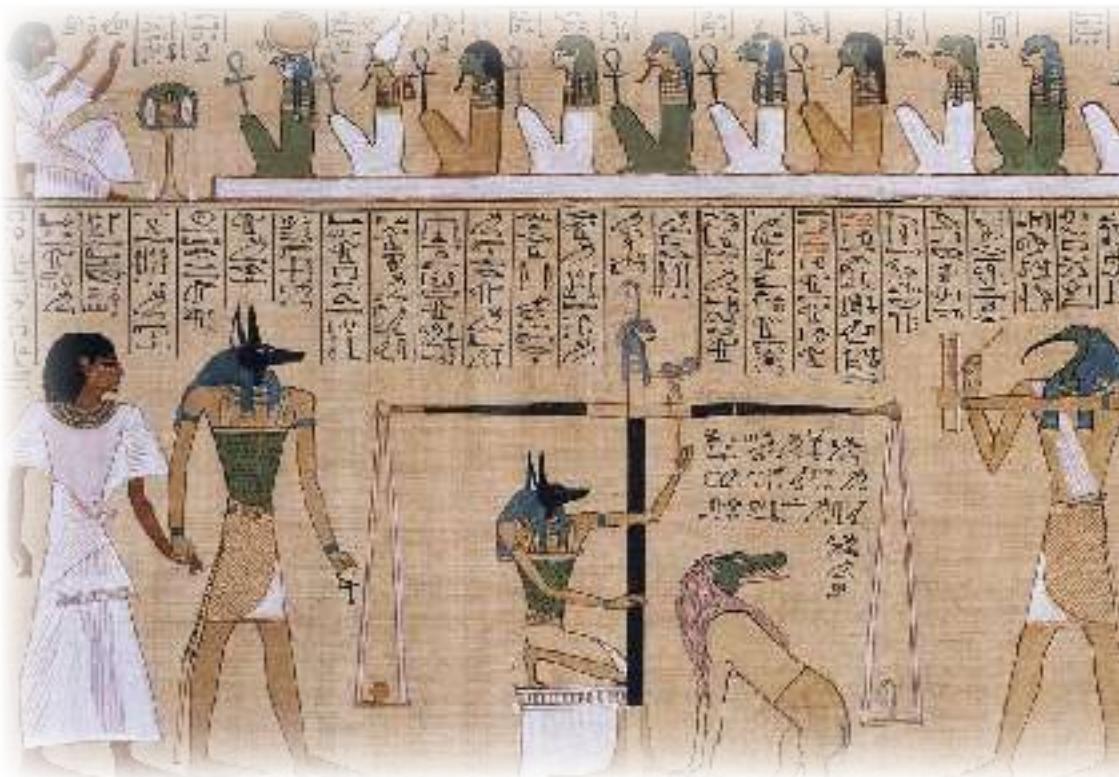




تقرير عام ٢٠٢٢

الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد

٢٠٢٢/٢٠١٩



الأمانة الفنية للجنة الوطنية / الفرعية
التنسيقية للوقاية من الفساد ومكافحته





تقرير عام ٢٠٢٣

الاستراتيجية الوطنية لمكافحة
الفساد

٢٢/٢٠١٩

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ

وَمِنَ النّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قُولُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا
وَيُشَهِّدُ اللّٰهَ عَلٰى مَا فِي قَلْبِهِ وَهُوَ أَلَّا خَصَامٌ
(٢٠٤) وَإِذَا تَوَلَّ سَعَى فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ
الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللّٰهُ لَا يُحِبُّ الْفَسَادَ (٢٠٥)

صدق اللّٰه العظيم

المحتويات

٤.....	تقديم
٦.....	الملخص التنفيذي للنتائج المحققة خلال عامي ٢٠١٩-٢٠٢٠
١٠.....	النتائج التفصيلية المحققة خلال عام ٢٠٢٠
١١.....	الهدف الأول:
٢١.....	الهدف الثاني:
٣١.....	الهدف الثالث:
٣٩.....	الهدف الرابع:
٤٨.....	الهدف الخامس:
٦١.....	الهدف السادس:
٦٨.....	الهدف السابع:
٧٧.....	الهدف الثامن:
٨٥.....	الهدف التاسع:
٩٣.....	جدوال مستهدفات عام ٢٠٢١

تقديم:

انقضى عام آخر بالاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد (عام ٢٠٢٠) والذي شهد في ربعه الأول إندلاع أزمة عالمية صحية طالت آثارها جميع البلدان وهيجائحة فيروس كوفيد ١٩، وهو ما شكل تحدياً بمنظومة مكافحة الفساد بجمهورية مصر العربية إلا أن التخطيط المفصل للخطوات التنفيذية لل استراتيجية سهلت من عملية تعافي المنظومة من الأزمة. أُصيب العديد من منسقي ومسئولي متابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية بجهات الدولة المختلفة بالفيروس وكإجراء احترازي للوقاية من المرض تم الحد من عقد الاجتماعات الدورية المباشرة مع منسقي التنفيذ بمقر هيئة الرقابة الإدارية وتم الاستعاضة عنها بوسائل التواصل غير المباشرة.

استهدف العام الأول (٢٠١٩) تنفيذ نسبة ٣٩٪ من إجمالي الإستراتيجية **نُفذ منها نسبة ٣٦,٠٦٪ بمعدل نجاح ٩٢,٤٦٪**

واستهدف العام الثاني (٢٠٢٠) تنفيذ نسبة ٣٢,٠٦٪ من إجمالي الإستراتيجية **نُفذ منها نسبة ٢٣,٣٦٪ بمعدل نجاح ٧٢,٨٦٪**.

استهدفت الخطة كذلك خلال عام ٢٠٢٠ متابعة تنفيذ نسبة ٢,٩٤٪ من الإستراتيجية عبارة عن متأخرات التنفيذ خلال عام ٢٠١٩، وقد أسفرت المتابعة عن تنفيذ نسبة ١,١٧٪ من إجمالي الإستراتيجية ليصل ما تم تنفيذه من الإستراتيجية خلال العامين الأول والثاني إلى **٦٠,٥٩٪ من إجمالي الإستراتيجية بمعدل نجاح ٨٥,٢٧٪**.

والله الموفق والمستعان

الأمانة الفنية للجنة الوطنية / الفرعية
التنسيقية للوقاية من الفساد ومكافحته

ملخص التنفيذي للنتائج المحققة خلال عامي ٢٠١٩، ٢٠٢٠

١. الخطة التنفيذية لمتابعة الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد: ٢٠٢٢-٢٠١٩

البيان / السنة	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	الإجمالي
المستهدف	%٣٩	%٣٢,٠٦	%١٦,٩٦	%١١,٩٨	%١٠٠

٢. الملخص التنفيذي لنتائج متابعة العام الأول: ٢٠١٩

المستهدف من الاستراتيجية	المنفذ في ٢٠١٩	المتبقي	معدل النجاح
%٣٩	%٣٦,٠٦	%٢,٩٤	%٩٢,٤٦

٣. ملخص الموقف التنفيذي لتأخرات العام الأول: ٢٠١٩

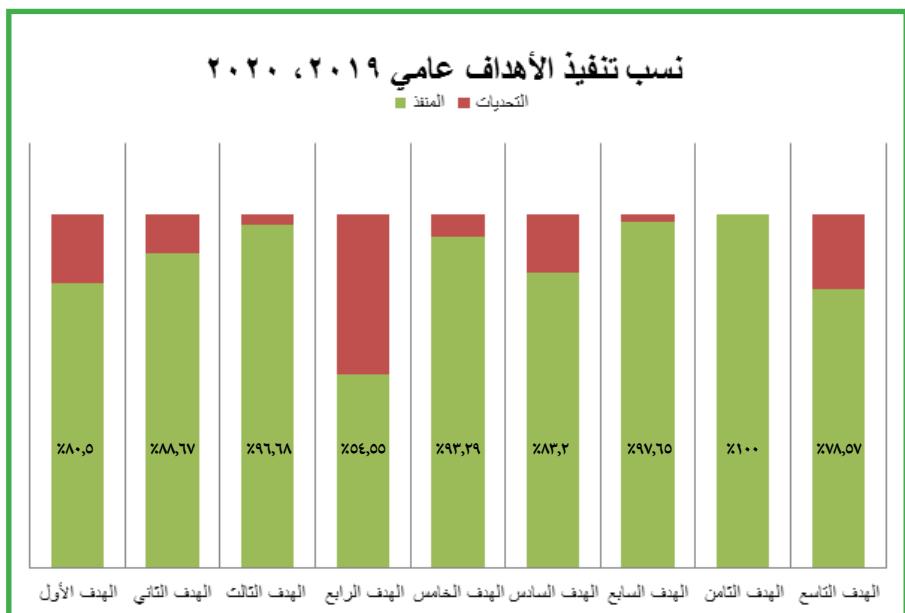
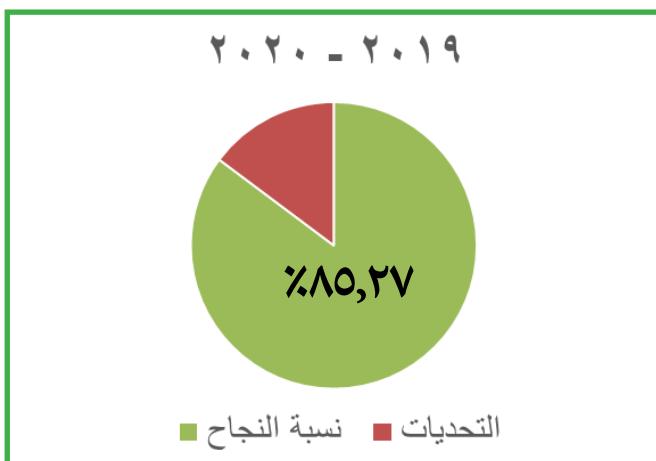
المتأخرات	المنفذ في ٢٠٢٠	المتبقي
%٢,٩٤	%١,١٧	%١,٧٧

٤. الملخص التنفيذي لنتائج متابعة العام الثاني: ٢٠٢٠

المستهدف من الاستراتيجية	المنفذ	المتبقي	معدل النجاح
%٣٢,٠٦	%٢٣,٣٦	%٨,٧	%٧٣,٨٦

٥. الملخص التنفيذي للنتائج المحققة خلال عامي ٢٠١٩، ٢٠٢٠

السنة	المستهدف	المنفذ	المتبقي	معدل النجاح
٢٠١٩	%٣٩	%٣٧,٢٣	%١,٧٧	الكلي
٢٠٢٠	%٣٢,٠٦	%٢٣,٣٦	%٨,٧	
الإجمالي	%٧١,٠٦	%٦٠,٥٩	%١٠,٤٧	%٨٥,٢٧



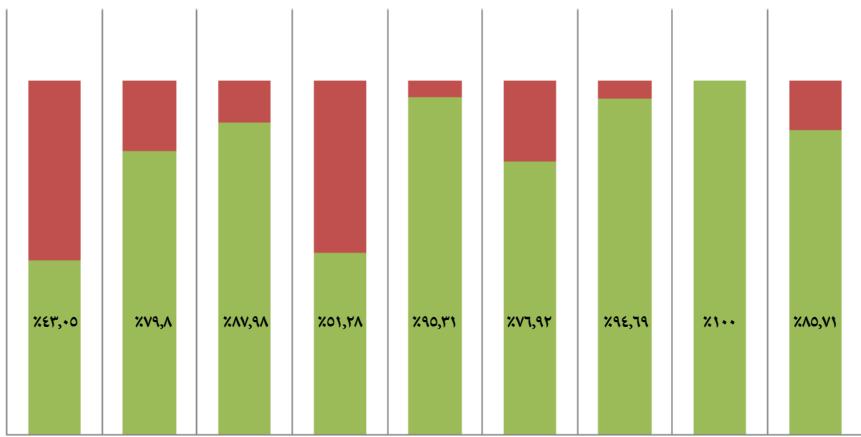
٢٠٢٠ عام



التحديات ■ نسبة النجاح

نسب تنفيذ الأهداف عام ٢٠٢٠

التحديات ■ المندوب



الهدف الثاني عشر الهدف الثاني عشر الهدف الثالث الهدف الرابع الهدف الخامس الهدف السادس الهدف السابع الهدف الثاني الهدف الأول

أبرز الممارسات الناجحة

أبرز التحديات

١. التأخير في تنفيذ الإصدار الثاني من استطلاع رأي رضاء العاملين عن بيئة العمل.
٢. عدم استحداث وحدة الدعم التشريعي بأغلب الهياكل التنظيمية المستهدفة.
٣. عدم كفاية التفاعل على الموقع الإلكتروني «قيم خدماتك» لإصدار تقرير عن رضاء المواطنين عن الخدمات الحكومية.
٤. عدم صدور قوانين لحماية المبلغين والشهود والضحايا والخبراء، وللتعاون الدولي في المسائل الجنائية، وحرية تداول المعلومات.
٥. عدم صدور قانون بتعديل القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٥ بشأن الكسب غير المشروع، يسمح بتقديم إقرارات الذمة المالية إلكترونياً.
٦. عدم تفعيل قانون حظر تعارض المصالح.

١. إعداد دليل عمل وحدات المراجعة الداخلية واستحداث الوحدة بعدد ٤٠ هيكل تنظيمي.
٢. تنفيذ استطلاع رأي العاملين عن بيئة العمل عام ٢٠١٩ والتنسيق لتحسين قيمة المؤشر.
٣. إطلاق موقع «قيم خدماتك» بهدف تقييم الخدمات العامة.
٤. تفعيل نظام «GFMIS» بشكل كامل.
٥. تفعيل جائزة مصر للتميز الحكومي .
٦. تقديم عدد ٤٥ خدمة الكترونية على بوابة مصر الرقمية وعدد ٤٢ خدمة الكترونية على بوابة خدمات المحليات.
٧. تنفيذ استطلاع رأي للمواطنين عن رضائهم عن الخدمات المقدمة الكترونياً.
٨. إعداد دليل محدث للخدمات الحكومية وإطلاقه على بوابة الحكومة على الانترنت.
٩. الاستمرار في نشر ميزانية موازنة المواطن.
١٠. إعداد الميثاق الأخلاقي للمجتمع الجامعي «أعضاء هيئة التدريس والطلاب».
١١. صدور إصدارين مؤشر مدركات الفساد المحلي خلال عامي ٢٠٢٠ و٢٠١٩.
١٢. تدريس مقرر حقوق الإنسان ومكافحة الفساد بكافة الجامعات الحكومية.
١٣. تنفيذورشة عمل دولية عن حماية الرياضة من الفساد.
١٤. عقد ٢٢ مؤتمر للتوعية بمخاطر الفساد ودور المجتمع المدني في الوقاية منه ومكافحته.

ثانياً: النتائج التفصيلية المحققة خلال عام ٢٠٢٠

الهدف الأول

(تطوير جهاز إداري كفء وفعال)

ENG



اتصل بنا

تعليم إلكتروني



تحلية المسابقة



مزاد المسابقة



مزايدة الماقولون



م烈ق التقييم



أدلة الدوالر



الدوالر



عن الجائزة



الرئيسية



جائزه التميز الحكومي

Egypt Government Excellence Award

وزارة التخطيط والتنمية والإصلاح الادارى

Ministry of Planning, Monitoring
and Administrative Reform



الهدف الأول: (تطوير جهاز إداري كفء وفعال)

١. يمثل الهدف الأول نسبة ١٦٪ من الاستراتيجية.
٢. المستهدف تنفيذه خلال عام ٢٠٢٠ نسبة ٢,٩٥٪ من اجمالي الاستراتيجية.
٣. أسفرت المتابعة خلال عام ٢٠٢٠ عن تنفيذ نسبة ١,٢٧٪ من الاستراتيجية وفقاً للمستهدف خلال الفترة بمعدل نجاح ٤٣,٥٪ من المستهدف بالهدف الأول.

الإجراءات التنفيذية للهدف الأول:

أ- الإجراء الأول: تفعيل المبادئ الحاكمة لعمل الجهاز الإداري للدولة:

- (١) الشق الأول من الإجراء غير مستهدف خلال عام ٢٠٢٠ حيث تم نهوه خلال عام ٢٠١٩ بنشر قرار وزير التخطيط رقم ١٢٢ لسنة ٢٠١٥ بشأن معايير وآليات التطوير التنظيمي لوحدات الجهاز الإداري للدولة في عدد من المواقع الإلكترونية الإخبارية والبحثية، كما تم تنظيم حلقات نقاشية حول تلك المبادئ الحاكمة بحضور ممثلي عن الجهات الإدارية.
- (٢) استهدف الشق الثاني من الإجراء تطبيق خطة لتطوير الهياكل التنظيمية بوحدات الجهاز الإداري للدولة بعدد (٨٤) جهة (وزارات / محافظات / جامعات) من قبل الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة، وإستهدفت الخطة خلال عام ٢٠٢٠ تطوير عدد (٢١) هيكل تنظيمي وقد تم تطوير عدد ٥٤ هيكل تنظيمي بنسبة نجاح ١٠٠٪ تمثل نسبة (٥٠,٢٪) من الاستراتيجية كالتالي: (الوزارات: التخطيط والتنمية الإدارية - المالية - الكهرباء والطاقة المتعددة - التموين والتجارة الداخلية - التنمية المحلية - وزارة الدولة للهجرة وشئون المصريين بالخارج - الأوقاف - الداخلية - التربية والتعليم والتعليم الفني - التجارة والصناعة - النقل - الصحة والسكان - التضامن الاجتماعي - القوى العاملة - الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات - الثقافة - البيئة - البترون والثروة المعدنية - الإعلام - السياحة والآثار - شئون المجالس النيابية/ دواوين محافظات: الشرقية - شمال سيناء - الدقهلية - سوهاج -بني سويف - أسوان/ الجامعات الحكومية: أسوان - أسيوط

- الأزهر - الأقصر - الزقازيق - السويس - الفيوم - القاهرة - المنيا - الوادي الجديد - بني سويف - بورسعيد - جنوب الوادى - حلوان - دمنهور - دمياط - سوهاج - عين شمس - قناة السويس - كفر الشيخ - مدينة السادات - مطروح)

(٣) نسبة النجاح في تنفيذ الإجراء الأول ١٠٠٪ من المستهدف خلال عام ٢٠٢٠، ونسبة (٢٠,٢٪) من إجمالي الاستراتيجية.

بـ الإجراء الثاني: وضع خطة تدريبية للعاملين في الجهاز الإداري وفقاً لمتطلبات التطوير.

(١) غير مستهدف خلال عام ٢٠٢٠ حيث تم نهوه خلال عام ٢٠١٩ بوضع خطط تدريبية لرفع كفاءة العاملين بالجهاز الإداري للدولة لعدد (٨٤) جهة على مستوى الجمهورية.

(٢) الإجراء الثاني غير مستهدف خلال عام ٢٠٢٠

جـ الإجراء الثالث: تفعيل نظام التدقيق والرقابة الداخلية.

(١) استهدف الإجراء تطبيق نظام تفتيشى للتدقيق والرقابة الداخلية يقوم بإعداد تقارير دورية يصدرها عدد (٨٤) جهة (وزارات / محافظات / جامعات)، حيث صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم /١١٤٦ لسنة ٢٠١٨ بشأن إستحداث (٦) وحدات من ضمنها هذه الوحدة على أن يُصدر الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة قرارات بشأن دمجها بالهيئات التنظيمية لتلك الوحدات، استهدف الخطة خلال عام ٢٠٢٠ إستحداث الوحدة بعدد (٨٤) جهة وقد تم تنفيذ ذلك بنسبة نجاح ٤٧,٦٢٪ تمثل نسبة (٢٥,٢٪) من الاستراتيجية حيث قام الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة بإصدار القرار رقم ٥٤ لسنة ٢٠٢٠ بشأن دليل عمل وحدات الرقابة الداخلية كما قام بإعتماد الوحدة بعدد ٤٠ جهة مُستهدفة كالتالي (وزارات: التخطيط والتنمية الإدارية - التموين والتجارة الداخلية - الأوقاف - التجارة والصناعة - النقل - القوى العاملة - الإتصالات - وتقنولوجيا المعلومات - الثقافة - البيئة - الإعلام - السياحة والآثار -

شئون المجالس النيابية / دواوين المحافظات: الشرقية - شمال سيناء - الدقهلية - سوهاج - بنى سويف / الجامعات الحكومية: أكاديمية السادات للعلوم الإدارية - أسوان - أسيوط - الأقصر - الزقازيق - السويس - الفيوم - القاهرة - المنيا - الوادي الجديد - بني سويف - بورسعيد - جنوب الوادي - دمنهور - دمياط - سوهاج - قناة السويس - مدينة السادات - مطروح).

(٢) نسبة النجاح في تنفيذ الإجراء الثالث ٤٧,٦٢٪ من المستهدف خلال عام ٢٠٢٠، ونسبة (٢٥٪) من إجمالي الاستراتيجية.

د- الإجراء الرابع: تحديث قواعد بيانات الأصول والعاملين بوحدات الجهاز الإداري.

(١) استهدف **الشق الأول** من الإجراء تحديث قواعد بيانات الأصول العقارية والأراضي بوحدات الجهاز الإداري للدولة بعدد (٨٤) جهة (وزارات / محافظات / جامعات) على مدار سنوات الاستراتيجية، استهدفت الخطة حصر اصول عدد (٣٠) جهة ادارية خلال عام ٢٠٢٠ حيث تم حصر الأعداد المستهدفة بنسبة نجاح ١٠٠٪ تمثل نسبة (٢٩٪) من الاستراتيجية. وقد قامت هيئة الرقابة الإدارية بالتنسيق مع وزارة الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات خلال شهر أبريل ٢٠٢٠ بتنفيذ وإنشاء المنظومة الإلكترونية لإدارة أصول وأملاك الدولة من خلال إصدارين، الأول تم نهوه بتاريخ ٢٠٢٠/٤/٢٧ وإطلاقه بجهات الدولة وتم خلاله نقل وتهجير بيانات الأصول المؤجرة السابق تجميعها بعمرفة هيئة الرقابة الإدارية حيث اتاح هذا الإصدار لجهات الدولة تصحيح واستكمال بيانات الأصول المؤجرة فقط، أما الأصدار الثاني فيتيح لجهات الدولة تسجيل كافة أنواع الأصول المملوكة لها (مؤجرة / مستغلة / غير مستغلة ... الخ) وإدارتها بالأسلوب الأمثل من خلال تطبيقات (إدارة الأصل / البعد المكاني / العقود / المديونيات / التحصيل / الشئون القانونية / المخالفات والتعديات / التقييم والتسعير) ومن المنتظر إطلاقه خلال عام ٢٠٢١.

(٢) استهدف **الشق الثاني** تحديث قواعد بيانات العاملين بوحدات الجهاز الإداري للدولة بعدد (٨٤) جهة (وزارات / محافظات / جامعات) على مدار سنوات الاستراتيجية، واستهدفت الخطة خلال عام ٢٠٢٠ تحديث قاعدة بيانات العاملين بعدد (٢١) جهة حيث تم تحديث العدد المستهدف بنسبة نجاح ١٠٠٪ تمثل نسبة (٥٠,٢٪) من الاستراتيجية، حيث قام الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة بتحديث كافة قواعد بيانات العاملين.

(٣) **نسبة النجاح في تنفيذ الإجراء الرابع ١٠٠٪ من المستهدف خلال عام ٢٠٢٠، ونسبة (٥٠,٤٩٪) من إجمالي الاستراتيجية .**

هـ- الإجراء الخامس: تحديث البنية التحتية لوحدات الجهاز الإداري للدولة.

(١) **الشق الأول** من الإجراء غير مستهدف خلال عام ٢٠٢٠ حيث تم نهوه خلال عام ٢٠١٩ برصد خطة تحديث البنية التحتية لوحدات الجهاز الإداري للدولة وذلك بواقع عدد (٥٥) جهة تمثل (المحافظات / الجامعات) وتم إثناناء الوزارات من ذلك الإجراء في ضوء النقل للعاصمة الإدارية.

(٢) استهدف **الشق الثاني** من الإجراء قياس مدى رضاء العاملين بوحدات الجهاز الإداري عن بيئة العمل (٤) مرات على مدار الاستراتيجية بواقع مرة كل عام وقد تم تفريذه بنجاح خلال عام ٢٠١٩ إلا أن الظروف الحالية حالت دون صدور اصدار عام ٢٠٢٠ (صدر قرار لوزير التخطيط بوقف الدراسات الميدانية بسبب انتشار جائحة كورونا وبالتالي لم يقوم الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بالتصريح بالقيام بالدراسة الميدانية) وجاري المتابعة مع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء لتنفيذها خلال عام ٢٠٢١.

(٣) **لم يتم تنفيذ المستهدف من الإجراء الخامس.**

وـ- الإجراء السادس: تفعيل نظام جوائز التميز في الأداء الحكومي.

(١) **الشق الأول** من الإجراء غير مستهدف خلال عام ٢٠٢٠ حيث تم نهوه خلال عام ٢٠١٩ بوضع وتطبيق نظام جوائز للتميز في الأداء الحكومي

ونشر مواد دعائية تعريفية بالمسابقة بالجهات المشاركة، وعلى موقع التواصل الاجتماعي كما نظم المعهد القومي للحكومة والتنمية المستدامة (المعهد القومي للإدارة سابقًا) التابع لوزارة التخطيط ورش عمل للتوعية بخطوات وإجراءات الترشح للجائزة.

- (٢) استهدف **الشق الثاني** من الإجراء رصد عدد مشاركات وحدات الجهاز الإداري بالدولة بواقع عدد (٣٣٦) مشاركة من عدد (٨٤) جهة (وزارات / محافظات / جامعات) بشكل سنوي في جائزة التميز الحكومي على مدار سنوات الاستراتيجية، وإستهدفت الخطة تنفيذ مشاركة عدد (٨٤) جهة خلال عام ٢٠٢٠، حيث تم مشاركة جميع الجهات المستهدفة فيما عدا وزارة الخارجية بنسبة نجاح ٩٨,٨٪ ممثل نسبة (٢٠,٢٪) من الاستراتيجية.
- (٣) نسبة النجاح في تنفيذ الإجراء السادس ٩٨,٨٪ من المستهدف خلال عام ٢٠٢٠، وبما يمثل نسبة (٢٠,٢٪) من إجمالي الاستراتيجية.

ز- الإجراء السابع: تطوير هيكل الأجور وربطها بمنظومة متطرورة لتقويم الأداء.

- (١) غير مستهدف خلال عام ٢٠٢٠ حيث تم تنفيذه خلال عام ٢٠١٩ بتشكيل لجنة برئاسة السيد/ رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة تختص بدراسة وضع إطار عام لنظام الأجر المكمل بجميع الوحدات الخاضعة لأحكام قانون الخدمة المدنية بمراقبة طبيعة عمل كل وحدة ونوعية الوظائف بها وطبيعة إختصاصتها ومعدلات أداء موظفيها، وبتاريخ ٢٠١٩/٦/٢٠ أصدر السيد/ رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة القرار رقم /٦٥ بشأن تسكين وترقية الموظفين المخاطبين بأحكام قانون الخدمة المدنية ليستحق الأجر الوظيفي المقرر للوظيفة المرقى إليها اعتباراً من ٢٠١٩/٧/١، كما في ٢٠١٩/٧/٨ تم إصدار القرار رقم /١٦٢٧ بتقرير الحد الأدنى للأجور للموظفين والعاملين لدى أجهزة الدولة والهيئات العامة الاقتصادية.

(٣) الإجراء السابع غير مستهدف خلال عام ٢٠٢٠

ح - الإجراء الثامن: وضع آليات تضمن عدم تعارض المصالح.

(١) استهدف الإجراء تطبيق آليات تضمن عدم تعارض مصالح المسؤولين بالأجهزة الحكومية، حيث صدر قرار رئيسي مجلس الوزراء رقم /١٤٦/ لسنة ٢٠١٨ بشأن إستحداث (٦) وحدات من ضمنها وحدة مختصة بالدعم التشريعى منوط بها تنفيذ ذلك الغرض على أن يصدر الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة قرارات بشأن دمجها بالهيأك التنظيمية للوحدات المختلفة، وقد استهدفت الخطة استحداث الوحدة بعدد ٤٢ جهة وقد تم استحداثها بعدد ٧ جهات (وزارات: الأوقاف - البيئة - التجارة والصناعة - التخطيط والتنمية الاقتصادية - التموين والتجارة الداخلية - الثقافة - النقل) بنسبة نجاح ٦٦,٦٪ خلال عام ٢٠٢٠ بما يمثل (١٣٪) من إجمالي الاستراتيجية. وتتجدر الإشارة إلى أنه حتى تاريخه لم يتم تفعيل القانون رقم ١٠٦ لسنة ٢٠١٣ بشأن حظر تعارض مصالح المسؤولين في الدولة لعدم صدور قرار إنشاء لجنة الوقاية من الفساد والتي يعهد إليها تطبيق أحكام هذا القانون.

(٢) نسبة النجاح في تفزيذ الإجراء الثامن ٦٦,٦٪ من المستهدف خلال عام ٢٠٢٠، وما يمثل نسبة (١٣٪) من إجمالي الاستراتيجية.

ط - الإجراء التاسع: قياس معدل رضا المواطنين المتعاملين مع وحدات الجهاز الإداري.

(١) استهدف الإجراء وضع نظام موحد لقياس رضا جمهور المتعاملين مع وحدات الجهاز الإداري، وفي هذا الشأن اطلقت وزارة التخطيط الموقع الإلكتروني قيم خدماتك (أطلقتها وزارة التخطيط بشكل تجريبى قبل نقله إلى وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات تنفيذاً لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥١ لسنة ٢٠٢٠) والذي يتتيح للمواطنين تقييم الجهات الإدارية إلا أن التفاعل على الموقع ضعيف لا يسمح بقياس رضا المواطنين على المستوى القومي حيث ينبغي اطلاق حملة اعلامية لوعية المواطنين بوجود الموقع، لذا تم التنسيق مع مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار لتولى إجراء استطلاع رأى يقيس رضا المواطنين عن

الخدمات المقدمة حكومياً، وتم الانتهاء من تصميم الاستطلاع ولظروف أزمة فيروس كوفيد ١٩ تم إرجاء صدوره إلى عام ٢٠٢١.

(٢) لم يتم تنفيذ المستهدف من الإجراء.

٤ - الإجراء العاشر: تفعيل الرابط الممكّن بين الوحدات الحسابية.

(١) غير مستهدف خلال عام ٢٠٢٠ حيث تم نهوه خلال عام ٢٠١٩ بتفعيل نظام الرابط الممكّن للوحدات الحسابية (رابط الوحدات الحسابية بنظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS) وهو ما قامت وزارة المالية بتطبيقه بداية من ٢٠١٩/٣/٣١.



(٢) الإجراء العاشر غير مستهدف خلال عام ٢٠٢٠

.٥. أبرز الممارسات الإيجابية التي تمت تنفيذاً للهدف الأول خلال عامي ٢٠٢٠/٢٠١٩:

- بتاريخ ٢٠١٩/٦/٢٠ أصدر السيد/ رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة القرار رقم /٦٥ بشأن تسكين وترقية الموظفين المخاطبين بأحكام قانون الخدمة المدنية ليستحق الأجر الوظيفي المقرر للوظيفة المرقى إليها اعتباراً من ٢٠١٩/٧/١، كذا في ٢٠١٩/٧/٨ تم إصدار القرار رقم /١٦٢٧ بتقرير الحد الأدنى للأجور للموظفين والعاملين لدى أجهزة الدولة والهيئات العامة الاقتصادية .
- قيام هيئة الرقابة الإدارية بالتعاون مع وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والجهاز المركزي للتنظيم والإدارة بإعداد وتطوير دليل عمل وحدات المراجعة الداخلية بالجهاز الإداري للدولة من خلال التركيز على آليات عمل عناصر الإدارات ووسائل تنفيذ مهامها وتحقيق أهدافها، وكذا تم إجراء التحريات الرقابية عن عدد (٢١٤) مرشح للعمل بوحدات المراجعة الداخلية بالجهاز الإداري للدولة لضمان حسن السمعة والتزاهة والكفاءة الفنية والإدارية لهؤلاء المرشحين، وتم إجراء العديد من الأعمال الأخرى كالآتي:

- (١) التواصل والتنسيق مع الوزارات للمرشحين للعمل في الوحدة المستحدثة .
- (٢) عقد اختبارات في اللغة الإنجليزية وإستخدامات الحاسب الآلي وإختبار نفسي للمرشحين من جميع الوزارات واستبعاد غير المتأهلين في الاختبارات.
- ج - عقد مجموعات تدريبية لعدد (٢١٤) مرشح من جميع الوزارات بواقع (٣٠) مشارك في الدورة لمدة يومين، وأشتمل التدريب على (آليات الحكومة / مكافحة الفساد / المراجعة الداخلية الحكومية).
- د - الاتفاق مع معهد نظم القوات المسلحة لعقد اختبار للحكومة والمراجعة الداخلية ومكافحة الفساد ومدونات السلوك بالإضافة إلى إختبار سيكوماتري للمرشحين
- هـ - إنشاء لجنة علمية لوضع منهج تدريسي وشهاده حكومية معتمدة للمراجعة الداخلية الحكومية.
- و- قيام هيئة الرقابة الإدارية بالتعاون مع مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار بإجراء استطلاع رأى العاملين بوحدات الجهاز الإداري للدولة بواقع عدد (٥٥) جهة (محافظات / جامعات / لقياس مدى رضائهم عن بيئة العمل .
- ز - بتاريخ ٢٠١٩/٣/٣١ قامت وزارة المالية بتفعيل نظام الربط المميكن للوحدات الحسابية (ربط الوحدات الحسابية بمنظومة إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS) بكافة وحدات الجهاز الإداري للدولة .
- ح - قامت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية بإنشاء موقع خاص بجائزة مصر للتميز الحكومي، كذلك تم نشر مواد دعائية تعريفية بالمسابقة بالجهات المشاركة، وعلى مواقع التواصل الاجتماعي كما نظم المعهد القومى للإدارة التابع لوزارة التخطيط ورش عمل للتوعية بخطوات وإجراءات الترشح للجائزة.
- ط - استحداث وحدة للمراجعة الداخلية من ضمن مهامها اعداد تقارير الرقابة الداخلية بعدد ٤٠ جهة
- ي- تطوير عدد ٢١ هيكل تنظيمي وفقاً لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم/ ١١٤٦

لسنة ٢٠١٨ بشأن إستحداث (٦) وحدات.

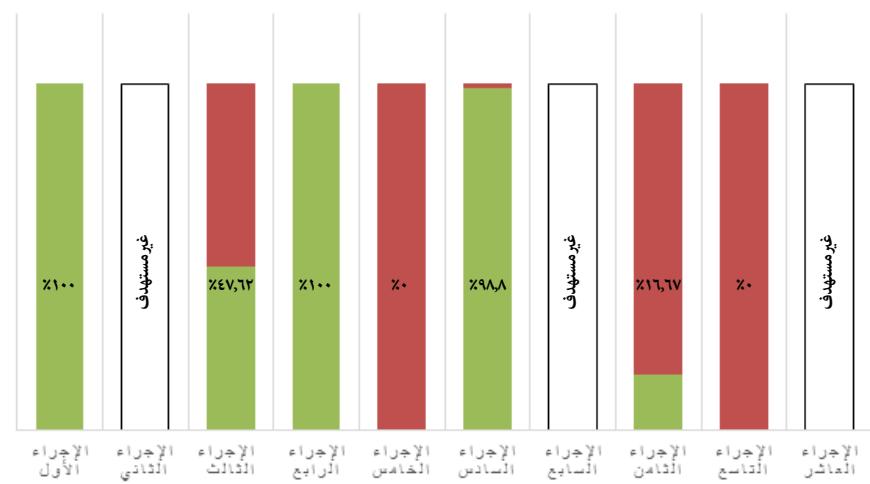
كـ- اطلاق المنظومة الإلكترونية لإدارة أصول وأملاك الدولة.

مـ- مشاركة عدد ٣٦٩٩ موظف بجوائز التميز الحكومي خلال عام ٢٠١٩ وعد

.٦٦٦٠ متدربي من ٨٣ جهة مختلفة خلال عام ٢٠٢٠.

نسبة تطبيق إجراءات الهدف الأول عام ٢٠٢٠

التحفيظ ■ المنشآت



المدف الثاني

(تقديم خدمات عامة ذات جودة عالية)



الهدف الثاني: (تقديم خدمات عامة ذات جودة عالية)

١. يمثل الهدف الثاني نسبة ١١% من الاستراتيجية.
٢. المستهدف تفريغه خلال عام ٢٠٢٠ نسبة ٢,٣٨٪ من إجمالي الاستراتيجية.
٣. أسفرت المتابعة خلال عام ٢٠٢٠ عن تفريغ نسبة ١,٦٪ من الاستراتيجية وفقاً للمستهدف خلال الفترة بمعدل نجاح ٧٩,٨٪ من المستهدف بالهدف الثاني.
٤. الإجراءات التنفيذية للهدف الثاني:

أ - الإجراء الأول: استكمال قاعدة البيانات القومية المتكاملة لربط كافة وحدات الجهاز الإداري للدولة إلكترونياً.

(١) استهدف الإجراء إستكمال قواعد البيانات القومية المتكاملة للبنية المعلوماتية لربط كافة وحدات الجهاز الإداري للدولة إلكترونياً بإجمالي عدد (٦٧) قاعدة بيانات على مدار سنوات الاستراتيجية، وإستهدفت الخطة تنفيذ عدد (١٧) قاعدة بيانات خلال عام ٢٠٢٠ تم تنفيذ (١٠) قواعد بيانات بنسبة نجاح ٥٨,٨٪ من المستهدف تمثل نسبة (٥٠,٣٩٪) من الاستراتيجية، ليصل عدد قواعد البيانات المرتبطة إلى (٦٠) قاعدة بيانات مؤثرة كالتالي: (وزارة الداخلية: مصلحة الأحوال المدنية - المرور - أحوال مدنية «وفيات» / النيابة العامة: الزواج والطلاق «الحالة الشخصية» / وزارة العدل: ممتلكات التوثيق - الصندوق الاجتماعي «المشروعات الصغيرة والمتوسطة» - العاملين بالعاصمة الجديدة / وزارة التموين: التموين send&receive - التموين مشتركين White list - التموين تظلمات / وزارة التضامن الاجتماعي: الإعاقة - التأمينات الاجتماعية «حكومي» - التأمينات الاجتماعية «عام/خاص» - المرأة المعيلة - المرأة المعيلة send&receive - تكافل وكرامة - الجمعيات الأهلية - دور الأيتام والمسنين والدفاع / وزارة الإسكان والمجتمعات العمرانية: توقيل عقاري / وزارة التجارة والصناعة: الرقابة على الصادرات والواردات - السجل التجاري / وزارة التربية والتعليم: المدارس - محو الأمية / وزارة الخارجية:

النابغين / وزارة القوى العاملة: العمالة المؤقتة / وزارة الزراعة: الحيازة الزراعية / وزارة الصحة والسكان: المواليد والوفيات - فيروس سي - السامي - الصحي «الملف الطبي» - الملف الصحي «المنتفعين outbound»: التأمين الصحي «المنتفعين LINK» - وزارة الكهرباء والطاقة المتعددة: شركة الأسكندرية لتوزيع الكهرباء - شركة البحيرة لتوزيع الكهرباء - شركة القناة لتوزيع الكهرباء - شركة جنوب الدلتا لتوزيع الكهرباء - شركة جنوب القاهرة لتوزيع الكهرباء - شركة شمال الدلتا لتوزيع الكهرباء - شركة شمال القاهرة لتوزيع الكهرباء - شركة مصر العليا لتوزيع الكهرباء - شركة مصر الوسطى لتوزيع الكهرباء / وزارة المالية : الضرائب العامة - المهن الحرية - ضريبة القيمة المضافة - قاعدة بيانات المهن الحرية - الجمارك / وزارة الاتصالات: TE-Data - المصرية للاتصالات / وزارة الاستثمار: الاستثمار / شركة e-finance: المرتبات الحكومية - تكافل وكراامة «صرف»/ شركة we: استهلاكات we - مشتركيں we/ شركة اتصالات: استهلاکات «اتصالات» - مشترکین «اتصالات» / شركة فودافون: استهلاکات «فودافون» - مشترکین «فودافون» / شركة أورانج: استهلاکات «أورانج» - مشترکین «أورانج» / المجالس الطبية: قوائم الانتظار / المجلس القومي لرعاية أسر الشهداء: أسر الشهداء).

تجدر الإشارة إلى أنه قد تم استهداف وصول عدد قواعد البيانات المربوطة إلى عدد ١١١ قاعدة بيانات بـنهاية عام ٢٠٢١.

(٢) نسبة النجاح في تنفيذ الإجراء الأول ٥٨,٨٢٪ من المستهدف خلال عام ٢٠٢٠ ونسبة (٢٩٪) من إجمالي الاستراتيجية.

ب - الإجراء الثاني: تفعيل منظومة الدفع والتواقيع الإلكترونية.

(١) استهدف الإجراء تحديد الخدمات المستهدفة تطبيق وسائل تحصيل إلكتروني بها وبالبالغ عددها (٧٠) خدمة محليات، استهدفت الخطة توفير خدمات التحصيل الإلكتروني بعدد (٢٠) خدمة محليات خلال عام ٢٠٢٠ حيث تم التنفيذ بعدد (٤٢) خدمة من خلال إطلاق بوابة خدمات المحليات وهو ما يمثل نسبة نجاح ١٠٠٪ ممثل نسبة (٣٩٪).

من الاستراتيجية.



(٣) نسبة تفويض الإجراء الثاني ١٠٠٪ من المستهدف خلال عام ٢٠٢٠، وبما يمثل نسبة (٢٩٪) من إجمالي الاستراتيجية.

ج - الإجراء الثالث: تفعيل تبادل المعلومات بين الأجهزة الحكومية الكترونياً.

(١) استهدف **الشق الأول** من الإجراء تفعيل تبادل المعلومات بين الأجهزة الحكومية إلكترونياً Government to Government من خلال ربط عدد (٣٠) وزارة على مدار سنوات الاستراتيجية، وإستهدفت الخطة ربط عدد (١٠) وزارات خلال عام ٢٠٢٠ وقد تم ربط عدد ٣ وزارات فقط من المستهدف بنسبة نجاح ٣٠٪ مثل نسبة (١٪) من الاستراتيجية حيث وصل عدد الوزارات المرتبطة في المنظومة إلى ١٣ وزارة وعدد ٨ محافظات وجهات حكومية أخرى بإجمالي عدد ٤٨ جهة كالتالي: (البنك المركزي المصري - بنك ناصر الاجتماعي - تطبيق خدمات مصر GtoG - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء - الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة - ديوان عام محافظة الاسماعيلية - ديوان عام محافظة اسوان - ديوان عام محافظة البحيرة - ديوان عام محافظة القاهرة - ديوان عام محافظة المنيا - ديوان عام محافظة الوادي الجديد - ديوان عام محافظة بورسعيد - ديوان عام محافظة مطروح - صندوق التأمين الحكومي - صنوق التأمين العام والخاص - المجلس القومي للطفولة والأمومة - مركز دعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء - مشيخة الأزهر الشريف - النيابة العامة «نيابة الأسرة» - النيابة العامة «نيابة المرور» - الهيئة العامة لتعليم الكبار - وزارة الاتصالات «هيئة العامة للبريد» - وزارة الاستثمار «هيئة الاستثمار» - وزارة البيئة «جهاز شئون البيئة» - وزارة التجارة والصناعة «هيئة العامة للتنمية الصناعية» - وزارة التجارة والصناعة «هيئة الرقابة على الصادرات» - وزارة التربية والتعليم - وزارة التربية والتعليم «هيئة الابنية التعليمية» - وزارة التضامن الاجتماعي «تكافل وكرامة» - وزارة التضامن الاجتماعي «معاش الضمان الاجتماعي» - وزارة التموين والتجارة

الداخلية «السجل التجاري» - وزارة التموين والتجارة الداخلية «قاعدة بيانات التموين» - وزارة التنمية المحلية «ميكنة المحليات» - وزارة الداخلية «الإدارة العامة لتكنولوجيا المعلومات» - وزارة الزراعة «الهيئة العامة للخدمات البيطرية» - وزارة الصحة «المجالس الطبية المتخصصة» - وزارة الصحة «الهيئة العامة للتأمين الصحي» - وزارة الصحة «منظومة فيروس سي» - وزارة الصحة «منظومة مسح وعلاج التقرن والسمنا والأنيميا» - وزارة الصحة «منظومة ميكنة صرف البان الأطفال» - وزارة الصحة «منظومة ميكنة مكاتب الصحة» - وزارة المالية «سلطة التصديق الإلكتروني الحكومية» - وزارة المالية «مصلحة الضرائب العامة» - وزارة النقل - الديوان العام - وزارة النقل «قطاع النقل البحري» - وزارة النقل «هيئة مواني البحر الأحمر» - وزارة النقل «هيئة ميناء الأسكندرية» - وزارة النقل «هيئة ميناء دمياط»).

(٢) **الشق الثاني** من الإجراء غير مستهدف خلال عام ٢٠٢٠ حيث تم نهوض خلال عام ٢٠١٩ بإنشاء بريد الكتروني رسمي ومعتمد لمسؤول الإدارة العليا لعدد (٨٤) جهة تمثل كافة الوزارات والمحافظات والجامعات.

(٣) **نسبة النجاح في تنفيذ الإجراء الثالث ٣٠٪ من المستهدف خلال عام ٢٠٢٠، ونسبة (١٠٪) من إجمالي الاستراتيجية.**

د - الإجراء الرابع: تبسيط الإجراءات الإدارية وميكنة الخدمات العامة وتقديمها من خلال قنوات متعددة.

(١) استهدف **الشق الأول** من الإجراء ميكنة الخدمات العامة، وقد حددت وزارة الإتصالات عقب صدور قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥١ لسنة ٢٠٢٠ عدد الخدمات المستهدف ميكنتها خلال السنوات ٢٠٢١ و ٢٠٢٢ ب ٤٥٢ خدمة، واستهدفت الخطة خلال عام ٢٠٢٠ ميكنة عدد ٧٢ خدمة منهم، حيث تم تنفيذ ٤٥ خدمة على بوابة مصر الرقمية بنسبة نجاح ٦٢,٥٪ قمثل نسبة (٠٧٪) من الاستراتيجية.



(٢) استهدف **الشق الثاني** من الإجراء قياس رضا المواطنين عن الخدمات المقدمة الكترونياً بشكل سنوي، واتستهدفت الخطة خلال عام ٢٠٢٠ تنفيذ استطلاع رأي عن الخدمات المقدمة الكترونياً وتم تنفيذ المستهدف بنسبة نجاح ١٠٠٪ ممثل نسبة (٣٣٪٠٠) من الاستراتيجية بقيام مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بتنفيذ الدراسة التي بينت أن حوالي ٦٪٣٣ بالعينة البحثية راضين عن الخدمات المقدمة إلكترونياً وحوالي ٢٪٥٥ راضين إلى حد ما و ٤٪٦ غير راضي وحوالي ٧٪٥٤ لم يحددوا، وقد تم التنسيق مع مجلس الوزراء لرفع الوعي المجتمعي بوجود تلك الخدمات وتحسين رضا المواطنين عنها، وقد قرر مجلس الوزراء بجلسته رقم ١٣٤ المنعقدة بتاريخ ٢٠٢١/٣/٣ الإحاطة بالعرض التقديمي لمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بشأن استطلاع رأي المصريين حول التطبيقات الحكومية الإلكترونية، ويتولى السيد / وزير الدولة للإعلام بالتنسيق مع السادة وزراء التخطيط والتنمية الاقتصادية، والتنمية المحلية، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وضع خطة إعلامية متكاملة للتوعية المستمرة للمواطنين بالخدمات المتوفرة على البوابات الإلكترونية، وكيفية التعامل معها.

(٣) **نسبة النجاح في تنفيذ الإجراء الرابع ٨٤٪٩٠ من المستهدف خلال عام ٢٠٢٠، ونسبة ٤٪٠٠ من إجمالي الاستراتيجية.**

هـ - الإجراء الخامس: استكمال إنشاء المراكز التكنولوجية في مختلف أنحاء الجمهورية.

(٤) استهدف الإجراء إستكمال إنشاء المراكز التكنولوجية في مختلف أنحاء الجمهورية ليصل عددها إلى (٢٢٥) مركز تكنولوجي بنهاية الاستراتيجية، وإستهدفت الخطة تنفيذ عدد (٧٥) مركز خلال عام ٢٠٢٠، حيث تم تنفيذ المستهدف بنسبة نجاح ١٠٠٪ ممثل نسبة (٣٣٪٠٠) من الاستراتيجية حيث وصل عدد المراكز التكنولوجية إلى ٢٥٩ مركز تكنولوجي كالتالي: (عدد ٢٣٦ مركز تكنولوجي مركزي يقدمون عدد ٨٤ خدمة بجميع المحافظات باستثناء محافظة شمال سيناء ، وعدد ٢٣ مركز تكنولوجي لا مركزي يقدمون عدد ٦٥ خدمة بمحافظات القاهرة والجيزة والمنوفية

و شمال سيناء).

(٢) نسبة النجاح في تنفيذ الإجراء الخامس ١٠٠٪ من المستهدف خلال عام ٢٠٢٠، ونسبة (٣٣٪) من إجمالي الاستراتيجية.

و - الإجراء السادس: استكمال ونشر أدلة الخدمات الحكومية.

(١) **الشق الأول** من الإجراء غير مستهدف خلال عام ٢٠٢٠ حيث تم نهوه خلال عام ٢٠١٩ بإستكمال ونشر أدلة الخدمات الحكومية بعدد (٨٤) جهة تمثل كافة الوزارات والمحافظات والجامعات، حيث قامت وزارة التخطيط بإعداد دليل يشمل عدد (٥٠٠) خدمة عامة تضمنت (مكان تأدية الخدمة / الرسوم المقررة / المدة الزمنية للحصول على الخدمة) وذلك لتسهيل حصول المواطنين على الخدمات الحكومية وقد تم تببيب الخدمات بشكل مبسط وإطلاق «دليل الخدمات العامة» على بوابة الحكومة الإلكترونية.



(٢) استهدف **الشق الثاني** من الإجراء قياس معدل إدراك المواطنين بأدلة الخدمات الحكومية وذلك للتأكد من أن المواطن على دراية بوجودها وكيفية استخدامها، وتم التنفيذ بنسبة نجاح ١٠٠٪ من المستهدف تمثل نسبة (٥٪) من الاستراتيجية بتنفيذ مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرارات مجلس الوزراء لدراسة اسفرت عن وجود ضعف في إدراك المواطنين للدليل (١٩,١٪) فقط من العينة البحثية على علم بالدليل) وقد تم التوجيه بالعمل على توعية المواطنين بهذا الدليل.

(٣) نسبة النجاح في تنفيذ الإجراء السادس ١٠٠٪ من المستهدف خلال عام ٢٠٢٠، ونسبة (٥٪) من إجمالي الاستراتيجية.

ز - الإجراء السابع: تطوير منظومة تقييم أداء الجهات الحكومية المقدمة للخدمات

(١) غير مستهدف خلال عام ٢٠٢٠ حيث تم نهوه خلال عام ٢٠١٩ بتطوير

منظومة لتقدير أداء الجهات الحكومية المقدمة للخدمات لعدد (٦) جهات حكومية يتعامل معها المواطن بشكل يومي للحصول على الخدمات (مكاتب الصحة / المراكز التكنولوجية بالأحياء / مكاتب التموين / وحدات المرور / الأحوال المدنية / الإدارات التعليمية)، حيث قامت وزارة التخطيط بإطلاق منصة "قيم خدماتك" عبر شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) لتكون وسيلة سهلة يقوم المواطن من خلالها بتقييم الوحدات الحكومية المختلفة المقدمة للخدمات. يستهدف الموقع قيام المواطن بالتقدير وفقاً لخمسة معايير هي (بيئة وتسهيلات العمل / نظام التواصل مع المواطنين / مراقبة سير العمل / المعلومات والبيانات / سلوكيات مقدم الخدمة).



٢) الإجراء السابع غير مستهدف خلال عام ٢٠٢٠

٥. أبرز الممارسات الإيجابية التي تمت تنفيذاً للهدف الثاني خلال عامي

: ٢٠٢٠/٢٠١٩

أ- إطلاق المرحلة الأولى لبوابة مصر الرقمية وهي منصة تقدم ٤٥ خدمة إلكترونية للمواطنين بشكل ميسر وشخصي وحديث حيث يمكن تحميل التطبيق واستخدامه على أجهزة الأندرويد في الوقت الحالي والآيفون في القريب العاجل، تم إطلاق البوابة في عام ٢٠٢٠ كنظام تضافر عدة جهات مصرية وشركات دولية تعمل في صالح المواطن والدولة ، وتسعى لتجميع طرق تقديم الخدمات الرقمية تحت تطبيق موحد للعمل على خدمة المواطن بسهولة ويسر.

ب- إطلاق المرحلة الأولى لبوابة خدمات المحليات خلال عام ٢٠٢٠ لتقديم عدد ٤٢ خدمة حكومية خاصة بالأحياء والمدن والدواوين بشكل يوفر الجهد والوقت ويقلل تكلفة الخدمة من خلال توفير الذهاب إلى المدينة أو الحي أو الديوان كما تتيح البوابة للمواطنين دفع الرسوم من خلال البوابة وأيضاً تتبع الطلبات من اخلال البوابة خطوة بخطوة.

ج- إعداد منظومة شاملة لربط وتكامل قواعد البيانات القومية دعماً لتجهيز الدولة نحو تنفيذ مشروع البنية المعلوماتية والتحول الرقمي للدولة المصرية وذلك بالتعاون بين هيئة الرقابة الإدارية / وزارة الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات / وزارة الإنتاج الحربي / الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء / وخبراء متخصصين من القطاع الخاص.

د- الإنتهاء من ميكنة منظومة عمل المرور وتشمل ميكنة نيابات ووحدات المرور بالكامل على مستوى الجمهورية لتؤدي خدمات (الإستعلام عن المخالفات والتظلم منها، وإصدار شهادات براءة الذمة من المخالفات، وإصدار تراخيص القيادة والتسير) بمحافظات القاهرة والجيزة وبورسعيد بطريقة إلكترونية تشمل نهو الإجراءات والدفع الإلكتروني، كذا منظومة عمل الأحوال المدنية وتشمل ميكنة شهادات الميلاد والوفاة وثائق الزواج والطلاق والرقم القومي والقيد العائلي مفعلاً بنظام الشباك الموحد، أيضاً ميكنة منظومة عمل مكاتب الصحة، والتأمين بمحافظة بورسعيد والمراكم التكنولوجية بالأحياء والإدارات التعليمية بغرض تيسير تأدية الخدمة للمواطنين والحد من الفساد الصغير والوقاية منه.

هـ - قيام وزارة المالية بالتعاون مع هيئة الرقابة الإدارية بتفعيل قرار المجلس القومي للمدفوعات والخاص بالتحول إلى مجتمع رقمي تحقيقاً للشمول المالي بتوفير وسائل الدفع الإلكتروني لكافة الخدمات التي تقدمها الدولة من خلال كافة وسائل الدفع المختلفة ومنها بطاقات صرف المرتبات والمعاشات وتنفيذ حملة إعلامية لتوسيع المواطنين بذلك التطبيق، فضلاً عن قيامها بتفعيل تطبيق منظومة الدفع الإلكتروني على مستوى كافة وحدات الجهاز الإداري للدولة لتشمل كافة المصروفات الحكومية على الموازنة العامة للدولة سواء كانت مرتبات العاملين أو مقابل خدمات مقدمة من الموردين أو أيها من المتعاملين مع أجهزة الدولة المختلفة.

و- خلال شهر فبراير ٢٠١٩ تم الإنتهاء من إعداد ونشر دليل شامل لكافة الخدمات الحكومية المقدمة للمواطنين وإتاحته على بوابة الحكومة المصرية يشمل عدد (٥٠٠) خدمة تمثل أكثر الخدمات محل إهتمام

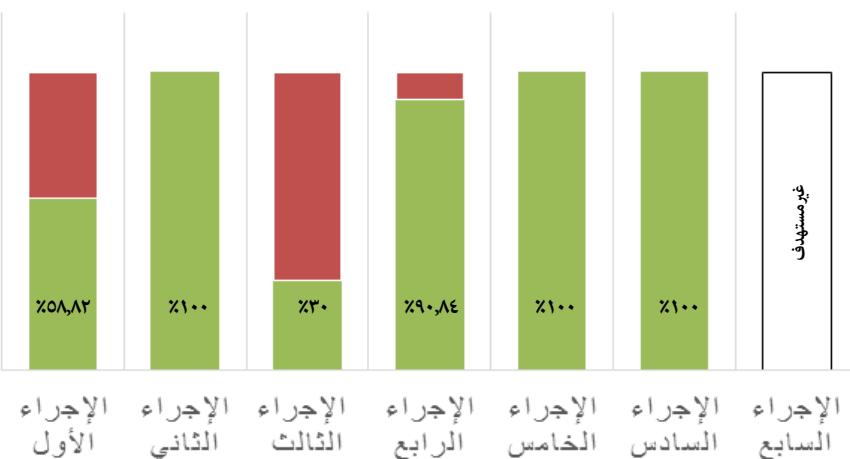
الموطنين في حياتهم اليومية، تشمل كل خدمة الإجراء الذى يقوم به المواطن خطوة بخطوة / المعايير المؤهلة للحصول على الخدمة / المستندات المطلوبة / موقع تأدية الخدمة / الرسوم المقررة لها / المدة الزمنية الازمة لتأدية الخدمة.

ز - قامت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية بإطلاق الموقع الإلكتروني “قيم خدماتك” في يناير ٢٠١٩ ليكون بمثابة مؤشر يساعد الحكومة على توجيه أكثر فاعلية لأنشطة التنمية وإنهاج كل ما من شأنه أن يزيد من تمكين المواطن والمجتمع المصري وتوسيع مساحة مشاركته الفعلية في تقييم الخدمات التي تقدمها الدولة.

ح- الإنهاء من تنفيذ التحصيل الإلكتروني لكافة المתחصلات الضريبية والجمالية والحكومية للمبالغ التي تجاوز ٥٠٠ جنيه مع إستثناء المتصصلات الخاصة بالهيئات الاقتصادية والمستشفيات وبعض أنواع المدفوعات طبقاً لقرار وزير المالية رقم /٣٥٠ لسنة ٢٠١٩

نسبة تنفيذ إجراءات الهدف الثاني عام ٢٠٢٠

التحديات ■ المنفذ





نسخة المواطن
للموازنة المعتمدة
موازنة المواطن
للعام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٠

الهدف الثالث

(تفعيل آليات الشفافية والتزاهة)



موازنة مساندة النشاط الاقتصادي ودعم
التنمية البشرية والإصلاح الهيكلي
سبتمبر ٢٠٢٠

الهدف الثالث: (تفعيل آليات الشفافية والنزاهة)

١. يمثل الهدف الثالث نسبة ١٣٪ من الاستراتيجية.
٢. المستهدف تنفيذه خلال عام ٢٠٢٠ نسبة ٢٠,٨٪ من اجمالي الاستراتيجية.
٣. أسفرت المتابعة خلال عام ٢٠٢٠ عن تنفيذ نسبة ١,٨٪ من الاستراتيجية وفقاً للمستهدف خلال الفترة بمعدل نجاح ٩٨,٧٪ من المستهدف بالهدف الثالث.

٤. الإجراءات التنفيذية للهدف الثالث:

أ - الإجراء الأول: تفعيل مدونة السلوك الوظيفي في كافة وحدات الجهاز الإداري.

- (١) الإجراء غير مستهدف خلال عام ٢٠٢٠ حيث تم نهوه خلال عام ٢٠١٩ بنشر مدونة السلوك الوظيفي بكلفة وحدات الجهاز الإداري للدولة بعده (٨٤) جهة حكومية على مواقعها الإلكترونية .
- (٢) الإجراء الأول غير مستهدف خلال عام ٢٠٢٠

ب - الإجراء الثاني: إتاحة البيانات والمعلومات عن استراتيجيات وخطط الجهاز الإداري للدولة.

- (١) استهدف **الشق الأول** من الإجراء إتاحة البيانات والمعلومات عن استراتيجيات وخطط الجهاز الإداري للدولة من خلال نشر استراتيجيات الجهات الحكومية بعده (٨٤) جهة على الموقع الإلكتروني لتلك الجهات سنوياً على مدار سنوات استراتيجية، وإستهدفت الخطة التنفيذ بعده (٨٤) جهة خلال عام ٢٠٢٠، حيث تم التنفيذ بنسبة نجاح ١٠٠٪ من المستهدف تمثل نسبة (٢٥,٠٪) من الاستراتيجية.

- (٢) استهدف **الشق الثاني** من الإجراء إصدار قانون إتاحة وحرية تداول المعلومات وهو غير مستهدف حتى نهاية عام ٢٠٢٠، ومخطط تنفيذه خلال الربع الثالث من عام ٢٠٢١ وقد تم تشكيل لجنة فنية لإعداد

مشروع القانون.

(٣) نسبة النجاح في تنفيذ الإجراء الثاني ١٠٠٪ من المستهدف خلال عام ٢٠٢٠ بما يمثل (٥٠,٢٥٪) من إجمالي الاستراتيجية.

ج - الإجراء الثالث: إتاحة تقارير الجهات الرقابية وفقاً للدستور ٢٠١٤ والقوانين المنظمة لذلك.

(١) يشمل إتاحة تقارير الجهات الرقابية وفقاً للدستور والقوانين المنظمة لذلك، وقد قمت مخاطبة كل من (هيئة الرقابة الإدارية والجهاز المركزي للمحاسبات) لإعداد ونشر كل منها تقريراً سنوياً عن الجهود الرقابية خلال العام بواقع عدد (٨) تقارير على مدار سنوات الاستراتيجية، وقد قامت هيئة الرقابة الإدارية خلال عام ٢٠٢٠ بنشر التقارير على صفحتها الرسمية على موقع التواصل الاجتماعي «فيس بوك» فيما اكتفى الجهاز المركزي للمحاسبات باتاحة تقريره للجهات المعنية بما يمثل نسبة نجاح ٥٠٪ من المستهدف قائلة نسبة (٥٠,٢٥٪) من الاستراتيجية، ويرى أهمية نشر التقارير السنوية على الرأي العام عقب عرضها على مجلس النواب تحقيقاً لمتطلبات المادة ٢١٧ من الدستور.



(٢) نسبة النجاح في تنفيذ الإجراء الثالث ٥٠٪ من المستهدف خلال عام ٢٠٢٠ بما يمثل (٥٠,٢٥٪) من إجمالي الاستراتيجية.

د - الإجراء الرابع: استمرار نشر ميزانية موازنة المواطن لتتضمن المصروفات والإيرادات وأهم التوجهات الجديدة.

(١) استهدف **الشقاوى** من الإجراء استمرار إعداد ونشر ميزانية المواطن على الموقع الإلكتروني لوزارة المالية سنوياً، حيث قامت وحدة الشفافية والمشاركة المجتمعية بوزارة المالية بإعداد ميزانية الحساب الخاتمي للمواطن وتم نشر حساب خاتمي مبدئي لعام ٢٠٢٠/٢٠١٩ ضمن موازنة المواطن للعام ٢٠٢١-٢٠٢٠ المنشورة على الموقع الإلكتروني لوزارة

المالية بما يمثل نسبة نجاح ١٠٠٪ من المستهدف تمثل نسبة (٢٥٪، ٢٥) من الاستراتيجية.

(٢) استهدف **الشاق الثاني** من الإجراء إعداد ونشر موازنة المواطن على الموقع الإلكتروني لوزارة المالية سنويًّا، تم نشر موازنة المواطن للعام ٢٠٢١-٢٠٢٠ بنسبة نجاح ١٠٠٪ من المستهدف تمثل نسبة (٢٥٪، ٢٥) من الاستراتيجية.



(٣) نسبة النجاح في تنفيذ الإجراء الرابع ١٠٠٪ من المستهدف خلال عام ٢٠٢٠ بما يمثل (٥٪، ٥٪) من إجمالي الاستراتيجية.

هـ - الإجراء الخامس: إنشاء وتحديث المواقع الإلكترونية الخاصة بالجهات الحكومية.

(١) غير مستهدف خلال عام ٢٠٢٠ حيث تم نهوه خلال عام ٢٠١٩ بمتابعة إنشاء وتحديث المواقع الإلكترونية الخاصة بالجهات الحكومية المستهدفة وعددها (٨٤) جهة.

(٢) الإجراء الخامس غير مستهدف خلال عام ٢٠٢٠.

وـ - الإجراء السادس: تفعيل منظومة الخطوط الساخنة وتطوير منظومة الشكاوى المعنية بمحاربة الفساد.

(١) **الشاق الأول** من الإجراء غير مستهدف خلال عام ٢٠٢٠ حيث تم نهوه خلال عام ٢٠١٩ بتفعيل منظومة الخطوط الساخنة وتطوير منظومة الشكاوى المعنية بمحاربة الفساد لعدد (٣) جهات هي هيئتي الرقابة الإدارية والنيابة الإدارية ومنظومة الشكاوى الحكومية الموحدة بمركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار بمجلس الوزراء.

(٢) استهدف **الشاق الثاني** من الإجراء حساب معدل الاستجابة للشكاوى منظومة الشكاوى الحكومية الموحدة وبهيئة الرقابة الإدارية والنيابة الإدارية وقد تم ذلك بنسبة نجاح ١٠٠٪ تمثل نسبة (٢٥٪، ٢٥٪) من

الاستراتيجية حيث استقبلت منظومة الشكاوى الحكومية الموحدة ١,٠٨ مليون شكوى خلال العام المالي ٢٠١٩-٢٠٢٠ وبلغت نسبة الإنجاز العام للشكاوى ٨٧٪ هذا العام.

(٣) نسبة النجاح في تنفيذ الإجراء السادس ١٠٠٪ من المستهدف خلال عام ٢٠٢٠، وهو يمثل نسبة (٢٥٪) من إجمالي الاستراتيجية.

ز - الإجراء السابع: نشر خطة المشتريات الحكومية

(١) يشمل نشر خطة المشتريات الحكومية على مدار سنوات الاستراتيجية واستهدفت الخطة خلال عام ٢٠٢٠ نشر تقرير عن المشتريات الحكومية واتاحتها للرأي العام وقد تم تنفيذ **نسبة نجاح ١٠٠٪** من المستهدف مثل نسبة (٢٥٪) من الاستراتيجية، حيث حققت بوابة التعاقدات العامة الغرض من الإجراء عن طريق نشر المشتريات الحكومية بشكل دائم على البوابة، رغم وجود بعض العقبات التقنية بالمنظومة حيث أن بعض روابط المناقصات لا يعمل بالشكل المرجو وجاري العمل على حلها.



(٢) نسبة النجاح في تنفيذ الإجراء السابع ١٠٠٪ من المستهدف خلال عام ٢٠٢٠ مما يمثل (٢٥٪) من إجمالي الاستراتيجية.

ح - الإجراء الثامن: نشر تقارير عن التقدم المحرز في تنفيذ أهداف الاستراتيجية

(١) يشمل إعداد ونشر تقريراً سنوياً عن التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية بواقع عدد (٣) تقارير على مدار سنوات الاستراتيجية، واستهدفت الخطة خلال عام ٢٠٢٠ نشر تقرير عن التقدم المحرز في تنفيذ الإستراتيجية عن عام ٢٠١٩ وقد تم تنفيذ ذلك **بنسبة نجاح ١٠٠٪** من المستهدف مثل نسبة (٣٣٪) من إجمالي الاستراتيجية، حيث تم نشر تقرير مختصر على الصفحة الرسمية لهيئة الرقابة الإدارية على موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك.

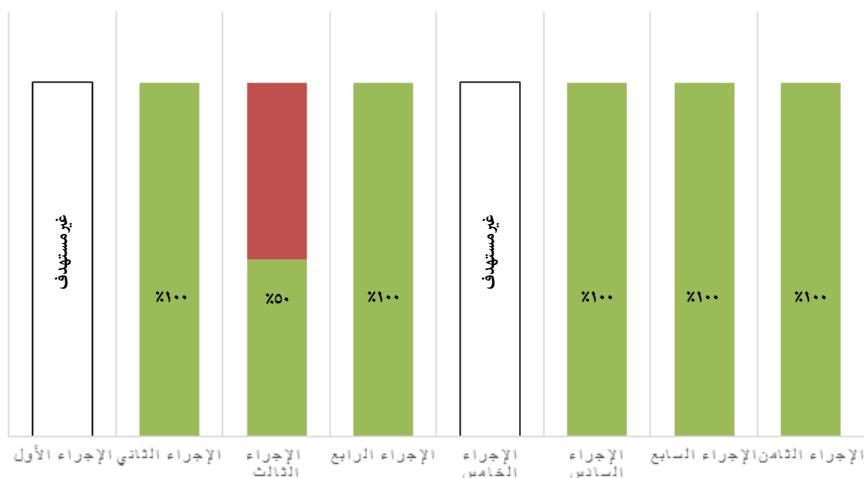
(٢) نسبة النجاح في تنفيذ الإجراء الثامن ١٠٠٪ من المستهدف خلال عام

٢٠٢٠ بما يمثل (٣٣٪) من إجمالي الاستراتيجية.

٥. أبرز الممارسات الإيجابية التي قمت تتنفيذًا للهدف الثالث خلال عامي ٢٠١٩/٢٠٢٠:
- أ- قيام وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية بتطوير مدونة السلوك الوظيفي للعاملين بالجهاز الإداري للدولة وطرحها للحوار المجتمعى ونشرها على الموقع الإلكتروني للوزارة وكذا نشرها في الجامعات والمحافظات بالتنسيق مع الوزارات المعنية، كما قامت الوزارة بنشر خطة المشتريات الحكومية على موقعها الإلكتروني.
 - ب- قيام وزارة المالية بنشر موازنة المواطن لعامي ٢٠٢٠/٢٠١٩ و ٢٠٢١/٢٠٢١.
 - ج- إقامة إنشاء بوابات إلكترونية لكافة الوزارات / المحافظات / الجامعات بواقع عدد (٨٤) جهة وإتاحة البيانات والمعلومات والخدمات التي تخص كل جهة عليها.
 - د- تم نشر التقرير السنوي الأول لمتابعة تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد على الصفحة الرسمية لهيئة الرقابة الإدارية على موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك» وبوسائل الإعلام المختلفة.
 - هـ- تم احتساب معدلات الإستجابة للشكاوى بمنظومة الشكاوى الحكومية الموحدة وبهيئة الرقابة الإدارية والنيابة الإدارية.
 - و- استمرت الوزارات والجامعات الحكومية والمحافظات وهيئة الرقابة الإدارية في نشر المعلومات على موقعها الإلكترونية الرسمية تحقيقاً لمبدأ الشفافية.

نسب تنفيذ إجراءات الهدف الثالث عام ٢٠٢٠

الحقوق ■ المنشآت



المدف الرابع

(تطوير البنية التشريعية الداعمة لمكافحة الفساد)



الهدف الرابع: (تطوير البنية التشريعية الداعمة لمكافحة الفساد)

١. يمثل الهدف الثاني نسبة ١١% من الاستراتيجية.
٢. المستهدف تفريغه خلال عام ٢٠٢٠ نسبة ٩٧,٧٥% من إجمالي الاستراتيجية.
٣. أسفرت المتابعة عن تنفيذ نسبة ٥٪ من الاستراتيجية وفقاً للمستهدف خلال الفترة بمعدل نجاح ٥١,٢٨٪ من المستهدف من الهدف الرابع.
٤. الإجراءات التنفيذية للهدف الرابع:

أ - الإجراء الأول: تحديث البنية التشريعية للجهاز الإداري للدولة بما يضمن جودة أدائه

(١) الإجراء غير مستهدف خلال عام ٢٠٢٠ حيث تم نهوضه خلال عام ٢٠١٩ بصدور القانون رقم ١٨ لسنة ٢٠١٩ بإصدار قانون تنظيم استخدام وسائل الدفع الإلكتروني.

(٢) الإجراء الأول غير مستهدف خلال عام ٢٠٢٠

ب - الإجراء الثاني: تحديث التشريعات واللوائح المنظمة للصناديق والحسابات الخاصة تضمن مزيد من الشفافية والمحاسبة

(١) استهدف **الشق الأول** من الإجراء خلال عام ٢٠٢٠ تحديث التشريعات الخاصة بالصناديق والحسابات الخاصة وقد تم تنفيذ ذلك بنسبة نجاح ١٠٠٪ من المستهدف قائم على نسبة (٦١٪) من إجمالي الاستراتيجية بصدور قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٤١٩ لسنة ٢٠٢٠ بشأن اللوائح الخاصة بالوحدات ذات الطابع الخاص والصناديق والحسابات الخاصة والم المشروعات المملوكة منها بالجهات الداخلية في الموازنة العامة للدولة والهيئات العامة الاقتصادية الذي يهدف إلى تقويم أوضاع كافة الوحدات ذات الطابع الخاص والصناديق والحسابات الخاصة والم المشروعات المملوكة منها.

(٢) استهدف **الشق الثاني** من الإجراء تحديث واعتماد وزارة المالية عدد

لائحة للصناديق والحسابات الخاصة خلال عام ٢٠٢٠ ، وقد تم تنفيذ ذلك بنسبة نجاح ١٠٠٪ من المستهدف تمثل نسبة (١٪) من إجمالي الاستراتيجية.

(٣) نسبة النجاح في تنفيذ الإجراء الثاني ١٠٠٪ من المستهدف خلال عام ٢٠٢٠ بما يمثل (٢٪) من إجمالي الاستراتيجية.

ج - الإجراء الثالث: تحديث التشريعات المنظمة لعمل الأجهزة المعنية بمكافحة الفساد لضمان الإستقلالية والشفافية في ذلك المجال

(١) استهدف الإجراء تحديث عدد (٤) تشريعات منظمة لعمل أجهزة وهيئات مكافحة الفساد خلال سنوات الإستراتيجية، وإستهدفت الخطة تحديث عدد (٣) تشريعات خلال عام ٢٠٢٠، وقد تم تنفيذ ذلك بنسبة نجاح ٦٦,٦٪ بما يمثل (٥٪) من الاستراتيجية حيث صدر القانون رقم ١٧ لسنة ٢٠٢٠ بتعديل بعض أحكام قانون مكافحة غسل الأموال الصادر بالقانون رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢ كما صدر القانون رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠ بإصدار قانون البنك المركزي والجهاز المركزي، وجاري الانتهاء من الدراسات الخاصة بتحديث قانون الجهاز المركزي للمحاسبات كما قام قطاع التشريع بوزارة العدل بإعداد مشروع قانون بشأن التعديلات المقترحة على القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكم التأديبية ومذكرته الإيضاحية.

(٢) نسبة النجاح في تنفيذ الإجراء الثالث ٦٦,٦٪ من المستهدف خلال عام ٢٠٢٠ بما يمثل (٥٪) من إجمالي الاستراتيجية.

د - الإجراء الرابع: سن قوانين (حماية الشهود والمبلغين والضحايا والخبراء، قانون التعاون الدولي في المسائل الجنائية)

(١) استهدف الإجراء اصدار تشريعي «حماية المبلغين والشهود والضحايا» و«التعاون الدولي في المسائل الجنائية» خلال عام ٢٠٢٠، و موقفهم كالتالي:

(أ) فيما يخص إصدار قانون لحماية الشهود والمبلغين والضحايا والخبراء:

- تم الانتهاء من إعداد مشروع القانون المنوه عنه بالتوافق بين وزاري العدل وشئون مجلس النواب.
 - بتاريخ ٢٣/٥/٢٠١٧ ارسل المشروع بعد اعداده لرئاسة مجلس الوزراء مرفقا به مذكرة قطاع التشريع.
 - بتاريخ ٢٠١٧/٦/١ ارسلت وزارة العدل كتابها للسيد / أمين عام مجلس الوزراء مرفقا به كتاب وزارة الداخلية بتقدير الكلفة المالية التقريرية لإنفاذ أحكام مشروع القانون في الواقع العملي.
 - المشروع معروض على الأمانة العامة لرئاسة مجلس الوزراء.
 - وفي مسار آخر تم افراغ باب كامل في مشروع قانون الاجراءات الجنائية خاص بحماية الشهود والمبلغين وتم احالته لمجلس النواب.
- (ب) - فيما يخص قانون التعاون الدولي في المسائل الجنائية: فقد تم صياغة مشروع قانون بوزارة العدل وجاري دراسته.
- .٢٠٢٠) لم يتم تنفيذ المستهدف من الإجراء الرابع خلال عام

هـ - الإجراء الخامس: دراسة ميكنة اقرارات الذمة المالية واصدار التشريع الخاص بها.

(١) يشمل إصدار تشريع ميكنة إجراءات الذمة المالية خلال سنوات الاستراتيجية. استهدفت الخطة إعداد مشروع قانون لتعديل القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٥ بشأن الكسب غير المشروع واصداره، وقد تم تنفيذ ذلك بنسبة نجاح ٥٠,٥٪ بما يمثل نسبة (٥٠,٥٪) من الاستراتيجية حيث تم اعداد مشروع بتعديل بعض أحكام القانون وأرسل إلى الامانة العامة بمجلس الوزراء وفور اتخاذ الاجراءات الدستورية لاقراره سيتم تعديل اللائحة التنفيذية بما يسمح بميكنة اقرارات الذمة المالية وتقديمها الكترونيا. كذلك جاري حاليا اقام اجراءات ميكنة العمل داخل ادارة الكسب غير المشروع على نحو يسمح بتلقي الاقرارات المميكنة خطوة أولى، وفي هذا الصدد وفي اطار بروتوكول تعاون بين وزاري العدل والاتصالات فقد

خلصت وزارة الاتصالات من وضع وثيقة التحليل لجهاز الكسب غير المشروع وكذا وثيقة دورات عمل الجهاز وتم انهاء الاجراءات اللوجستية لتجهيز أماكن العمل وجاري حاليا التدريب على البرنامج الممكّن. وجاري الدراسة لتحديد النموذج الامثل لقرار الذمة المالية الممكّن وذلك في ضوء الدراسة المقارنة للانظمة العربية والدولية التي قامت بتطبيق ميكنة اقرار الذمة المالية، وجاري ايضاً دراسة كيفية التوقيع الإلكتروني على الاقرارات من جانب المقر وزوجته.

(٢) نسبة النجاح في تنفيذ الإجراء الخامس %٥٠ من المستهدف خلال عام ٢٠٢٠ بما يمثل (٤٠,٥٪) من إجمالي الاستراتيجية.

و - الإجراء السادس: تفعيل قانون حظر تعارض المصالح

(١) استهدف الإجراء تفعيل مبدأ حظر تعارض مصالح المسؤولين بالدولة من خلال إصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٦ لسنة ٢٠١٣ بشأن حظر تعارض مصالح المسؤولين في الدولة وقد اعدت هيئة الرقابة الإدارية العديد من المذكرات بشأن تفعيل قانون حظر تعارض مصالح المسؤولين بالدولة رقم ١٠٦ لسنة ٢٠١٣ بإصدار قرار جمهوري بتشكيل لجنة الوقاية من الفساد المنوط بها تفعيل أحكام القانون خلال الفترة من ٢٠١٥/٥/١٣ حتى ٢٠١٧/١٠/٣٠ وإرسالها للسيد رئيس الجمهورية والسيد رئيس الوزراء والسيد وزير العدل والسيدين مساعديه وزير العدل لشؤون التشريع والكسب غير المشروع لاستجلاء مدى أهمية تفعيل القانون ولكنها لم تصدر بعد حيث تبين وجود صعوبات في تطبيق القانون فقامت وزارة العدل خلال عام ٢٠٢٠ بالإنتهاء من إعداد مشروع قانون لتعديل القانون رقم ١٠٦ لسنة ٢٠١٣ وكذا مذكرته الإيضاحية وجاري استكمال الإجراءات تمهدًا لعرضه على مجلس النواب.

(٣) لم يتم تنفيذ المستهدف من الإجراء السادس خلال عام ٢٠٢٠

ز - الإجراء السابع: تعديل وتحديث التشريعات المتعلقة بمكافحة الفساد ومنها (تعديل قانون الإجراءات الجنائية، وقانون المرافعات)

(١) استهدف تعديل «قانون الإجراءات الجنائية» و«قانون المرافعات» خلال

سنوات الاستراتيجية، استهدفت الخطة خلال عام ٢٠٢٠ تعديل قانون الإجراءات الجنائية وقانون المرافعات وقد تم تنفيذ ذلك بنسبة نجاح ١٦٪ بما يمثل نسبة (٤٢٪) من الاستراتيجية بصدور القانون رقم ١٧٧ لسنة ٢٠٢٠ بتعديل بعض أحكام قانون الإجراءات الجنائية كذا القانون رقم ١٩١ لسنة ٢٠٢٠ بتعديل بعض أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية.

(٢) نسبة النجاح في تنفيذ الإجراء السابع ١٠٠٪ من المستهدف خلال عام ٢٠٢٠ بما يمثل (٤٢٪) من إجمالي الاستراتيجية.

. ٥. أبرز الممارسات الإيجابية التي تمت تنفيذًا للهدف الرابع خلال عامي ٢٠٢٠/٢٠١٩:

أ- تم صدور عدد من القوانين المتعلقة بمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة والشفافية كالتالي:

(١) القانون رقم ٣ لسنة ٢٠٢٠ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤٤ لسنة ٢٠٠٦ في شأن تنظيم هدم المباني والمنشآت غير الآيلة للسقوط والحفاظ على التراث المعماري.

(٢) القانون رقم ٤ لسنة ٢٠٢٠ بتجديد العمل بالقانون رقم ٧٩ لسنة ٢٠١٦ في شأن إنهاء المنازعات الضريبية وتعديل بعض أحكام الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٩١ لسنة ٢٠٠٥.

(٣) القانون رقم ١٥ لسنة ٢٠١٩ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين وبعض أحكام قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية الصادر بالقانون رقم ٣ لسنة ٢٠١٥.

(٤) القانون رقم ١٧ لسنة ٢٠٢٠ بتعديل بعض أحكام قانون مكافحة غسل الأموال الصادر بالقانون رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢.

(٥) القانون رقم ١٨ لسنة ٢٠١٩ بإصدار قانون تنظيم استخدام وسائل الدفع الإلكتروني.

(٦) القانون رقم ٢٠ لسنة ٢٠٢٠ بتعديل بعض أحكام قانون حماية الآثار

ال الصادر بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ (تقرير حماية اضافية للآثار وتغليظ العقوبات).

(٧) القانون رقم ١٤٣ لسنة ٢٠٢٠ بتعديل بعض أحكام قانون الإيداع والقيد المركزي للأوراق المالية والقانون الصادر به رقم ٩٣ لسنة ٢٠٠٠.

(٨) القانون رقم ١٥١ لسنة ٢٠٢٠ بإصدار قانون حماية البيانات الشخصية.

(٩) القانون رقم ١٨٦ لسنة ٢٠٢٠ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقاري.

(١٠) القانون رقم ١٨٨ لسنة ٢٠٢٠ بتعديل بعض أحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨.

(١١) كما صدر القانون رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠ بإصدار قانون البنك المركزي والجهاز المركزي

(١٢) القانون رقم ١٩٧ لسنة ٢٠٢٠ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٧٧ لسنة ٢٠١٧ بإنشاء صندوق مصر (صندوق مصر السيادي للاستثمار والتنمية).

(١٣) القانون رقم ٢٠٥ لسنة ٢٠٢٠ في شأن مكافحة الإخلال بالإمتحانات.

(١٤) القانون رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠ بإصدار قانون الإجراءات الضريبية الموحد.

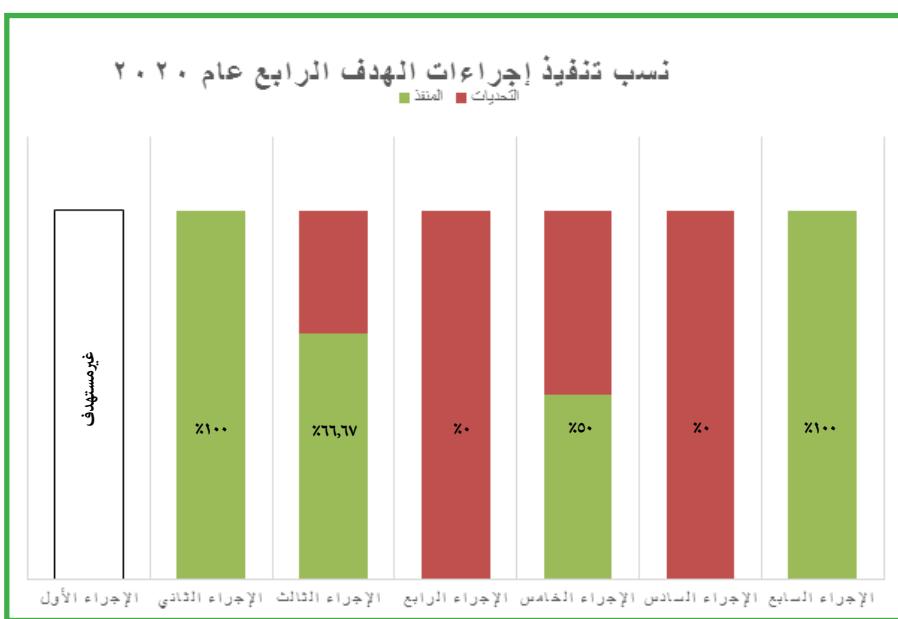
(١٥) القانون رقم ٢٠٧ لسنة ٢٠٢٠ بإصدار قانون الجمارك.

(١٦) القانون رقم ٢٠٩ لسنة ٢٠٢٠ بإصدار قانون إعادة تنظيم هيئة الأوقاف المصرية.

ب- تم الإنتهاء من إعداد عدد من مشروعات القوانين المتصلة بالإستراتيجية خلال عام ٢٠٢٠ كالتالي:

(١) مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٧ لسنة ٢٠٠٠ بإنشاء لجان التوفيق في المنازعات التي تكون الوزارات والأشخاص الاعتبارية العامة طرفا فيها ومذكorte الإيضاحية.

- (٢) مشروع قانون تعديل بعض أحكام القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ بإصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية ومذكرته الإيضاحية.
- (٣) مشروع قانون بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ بشأن تنظيم هيئة قضايا الدولة، ومذkerته الإيضاحية.
- (٤) مشروع قانون تنظيم ودعم تقنية المعلومات بالجهات والهيئات القضائية ومذكرته الإيضاحية.
- (٥) مشروع قانون بتعديل أحكام القانون رقم ١٧٥ لسنة ٢٠١٨ في شأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات.
- (٦) مشروع قانون بإصدار قانون إتاحة البيانات للتحول الرقمي ومذكرته الإيضاحية.
- ج- صدور قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٤١٩ لسنة ٢٠٢٠ بشأن اللوائح الخاصة بالوحدات ذات الطابع الخاص والصناديق والحسابات الخاصة والمشروعات المملوكة منها بالجهات الدالة في الموازنة العامة للدولة والهيئات العامة الاقتصادية الذي يهدف إلى تفزيز أوضاع كافة الوحدات ذات الطابع الخاص والصناديق والحسابات الخاصة والمشروعات المملوكة منها.



المدف الخامس

(تحديث الإجراءات القضائية تحقيقاً للعدالة الناجزة)



الهدف الخامس: (تحديث الإجراءات القضائية تحقيقاً للعدالة الناجزة)

١. يمثل الهدف السابع نسبة ٦٪ من الاستراتيجية.
٢. المستهدف تفيذه خلال عام ٢٠٢٠ نسبة ٢,١٣٪ من اجمالي الاستراتيجية.
٣. أسفرت المتابعة عن تنفيذ نسبة ٢٠,٣٪ من الاستراتيجية وفقاً للمستهدف خلال الفترة بعدد نجاح ٩٥,٣١٪ من المستهدف من الهدف الخامس.

الإجراءات التنفيذية للهدف الخامس:

أ - الإجراء الأول: تطوير البنية التحتية للنظام القضائي

(١) استهدف **الشق الأول** من الإجراء انشاء وترميم عدد ١٢٤ مبني تابع لوزارة العدل خلال سنوات الاستراتيجية، وإستهدفت الخطة تطوير وانشاء عدد (٣٨) مبني (محاكم واستراحات وزارة العدل والنيابة العامة) خلال عام ٢٠٢٠ حيث تم رفع كفاءة عدد ٢٤ محكمة ابتدائية وجزئياتها بعدد ١٨٣ محكمة جزئية بإجمالي عدد ٢٠٧ مقر وذلك ضمن المرحلة الأولى والثانية لخطة رفع كفاءة المحاكم والمنفذة خلال الفترة من ٢٠٢٠/١١/١٥ وحتى ٢٠٢٠/٩/٢٠. كما تم البدء في المرحلة الثالثة من خطة رفع كفاءة المحاكم اعتباراً من ٢٠٢٠/١٠/١ والتي تنتهي في ٢٠٢١/٣/٣١ وتضم ١٣ محكمة ابتدائية بجزئياتها وإجمالي عددها ١٣٠ محكمة جزئية جاري رفع كفاءتها وذلك بنسبة نجاح ١٠٠٪ من المستهدف بالشق الأول من الإجراء قى مثل نسبة (١٣,٥٪) من الاستراتيجية.

(٢) استهدف **الشق الثاني** من الإجراء انشاء وترميم عدد ٢٧٩ مبني تابع للنيابة الإدارية خلال سنوات الاستراتيجية، وإستهدفت الخطة تطوير وانشاء عدد (٦٢) مبني (تابع لهيئة النيابة الإدارية) خلال عام ٢٠٢٠ تم تنفيذ ذلك بنسبة نجاح ٤,٨٤٪ بما يمثل (٠,٠٤٪) من الاستراتيجية حيث تم تطوير مبني رئاسة الهيئة بـ ٦ أكتوبر ومجمع النيابات بالاسكندرية ومجمع النيابات بالقاهرة الجديدة.

(٣) نسبة النجاح في تنفيذ الإجراء الأول ٥٣,٨٥٪ من المستهدف خلال عام ٢٠٢٠، بما يمثل (١٤٪) من إجمالي الاستراتيجية.

بـ - الإجراء الثاني: تطوير بنية الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والميكنة بنظامة العمل القضائي

(١) استهدف الشق الأول من الإجراء ميكنة نظم العمل الداخلية بالجهات القضائية وقد تم تنفيذ ذلك بنسبة نجاح ١٠٠٪ من المستهدف خلال عام ٢٠٢٠ تمثل نسبة (٣٣٪) من الاستراتيجية باتخاذ وزارة العدل خلال عام ٢٠٢٠ للعديد من الخطوات في سبيل تحقيق التحول الرقمي لنظامة العمل القضائي، ولإنشاء منظومة تحليلية إحصائية يمكن من خلالها تحديد متوسط الوقت المستهلك لأداء الإجراءات القضائية وصولاً لخفض الوقت المستغرق في نظر القضايا، وقد تبانت الإجراءات التي اتخذتها الوزارة في مضمار التحول الرقمي بحسب نوع القضايا بين جنائية ومدنية واقتصادية وذلك على النحو التالي:

أ) التقاضي الجنائي الإلكتروني:

١) يهدف هذا النظام إلى حوكمة إجراءات التقاضي مع سرعة إنجاز القضايا وتنفيذ الأحكام، وقد بدأ تطبيق النظام في يونيو ٢٠٢٠ في ٧ محافظات (القاهرة - الاسكندرية - الجيزة - بورسعيد - الإسماعيلية - السويس - مرسى مطروح) وبها عدد ٧٧ دائرة وتعقد ١٥٣ جلسة، وتم تدريب عدد ١٤٣ قاض و١٦٣ مدخل بيانات و١٨ مدير نظام محكمة في هذه المحافظات، ومن المقرر العمل بها فور الانتهاء من أعمال البنية المعلوماتية.

٢) أطلقت وزارة العدل خلال عام ٢٠٢٠ في ظل جائحة كورونا مشروع مثلث المتهمين المحبوسين احتياطياً بالسجون العمومية والمركبة عن بعد أمام القضاة وذلك بالتعاون مع وزارة الاتصالات، وتببدأ بالحاكم التي تنظر قضايا الجنح، وينفذ المشروع من خلال شبكات تلفزيونية مغلقة ومؤمنة بين

المحاكم والسجون، بحيث تتصل قاعات المحاكم التي يُنظر فيها إجراءات تجديد حبس المتهمين المحبوسين احتياطياً بقاعات مخصصة بالسجون العمومية والمركزية والأماكن التي يتواجد فيها المتهمين المحبوسين احتياطياً.

(٣) انتهت المرحلة الأولى من المشروع بربط كافة محاكم القاهرة بكل من سجون (طرة، القنطرة، القاهرة، الاستقبال، وشديد الحراسة (٢،١)، والنهضة ١٥ مايو المركزيين، كما انتهت الوزارة من ربط كافة محاكم الإسكندرية بسجون برج العرب (٢،١)، والاسكندرية العمومي، ودمنهور نساء ورجال، وسجن كرموز المركزي، بالإضافة إلى أقسام شرطة الرمل أول، والمنتزه أول وثان، ومنيا البصل، والدخيلة، والعامرية أول وثان، فضلاً عن ربط محكمة كفر الشيخ الإبتدائية بالسجن المركزي لكل من قسم أول كفر الشيخ ومركز الرياض ومركز بيلا ومركز الحامول ومركز دسوق.

(٤) تستهدف المرحلة الثانية ربط مقار المحاكم بمحافظات الجيزة والقليوبية والشرقية والدقهلية، والبحيرة، والمنيا وأسيوط وبورسعيد، والفيوم، بمائة وخمسين سجن عمومي ومركزي، وتنتهي في ٢٠٢١/٣/٢١ والمرحلة الثالثة لباقي المحافظات ومستهدفة الانتهاء منها بنهاية شهر مايو ٢٠٢١.

ب) التقاضي المدني الإلكتروني:

يتم ذلك من خلال عدة مراحل، المرحلة الأولى تتضمن إقامة الدعوى المدنية عن بعد وقد تم تشغيل النظام في عدد ١٠ محاكم ابتدائية (شمال وجنوب القاهرة - شمال وجنوب الجيزة - القاهرة الجديدة - بورسعيد - السويس - غرب وشرق الاسكندرية - الإسماعيلية)، وجاري نشره تدريجياً في كافة المحاكم الإبتدائية ومحاكم الاستئناف الممكنة، ويتوقع الانتهاء من هذه المرحلة خلال عام ٢٠٢١، والمرحلة الثانية ينفذ خلالها نظام متتكامل لميكنة مراسلات الإعلان، بينما

يتم خلال المراحلة الثالثة ميكنة كافة مراحل تداول الدعوى أمام المحكمة.

ج) التقاضي الإلكتروني بالمحاكم الإقتصادية:

بتاريخ ٢٠٢٠/١١/٢٢ تم اطلاق موقع إلكتروني موحد للمحاكم الإقتصادية مخصص للتقاضي في الدعاوى الإقتصادية، وأنشأت السجل الإلكتروني لتسجيل العنوان الإلكتروني المختار للجهات الرسمية والشخصيات الإعتبارية والأشخاص الطبيعية، والعنوان الإلكتروني المختار باعتباره العنوان المخصص قانوناً للإعلانات القضائية الإلكترونية.



د) ميكنة العمل الإداري ملفات الدعاوى المدنية:

تدار من خلال مكاتب أمامية مزودة بنظام يمكن من خلاله تحديد الدور والجلسات ودوائر المحاكم بطريقة آلية، كما يتم من خلاله تسجيل بيانات القضايا والمسح الضوئي للمستندات، ويعمل في ٢٠٨ من إجمالي عدد ٣٩٣ محكمة استئناف، وابتدائية وجزئية واقتصادية وأسرة، ويوفر خدمات الاستعلام، والاطلاع والحصول على الأحكام والشهادات.

(٢) استهدف **الشق الثاني** من الإجراء صدور عدد ٢ تقرير عن تخفيض الوقت المستهلك في نظر القضايا خلال سنوات الاستراتيجية، واستهدفت الخطة خلال عام ٢٠٢٠ صدور تقرير في هذا الشأن وقد تم تنفيذ ذلك بنسبة نجاح ١٠٠٪ بما يمثل (٥٪) من الاستراتيجية حيث قامت وزارة العدل بتنفيذ «برنامج تحليل إحصائي لأداء المحاكم»، يتم من خلاله إجراء الدراسات الإحصائية وقد جرى تشغيله بشكل تجريبي محدود خلال عام ٢٠٢٠ في شأن أعمال دوائر التجاري الكلي بمحكمة شمال القاهرة، ثم تم تشغيله على نطاق أكبر نسبياً بمحكمة جنوب القاهرة، وأسفر تشغيله عن صدور تقارير بيانية إحصائية، وجاري تعديمه على

محاكم الجمهورية بصورة مرحلية لتحقيق أهدافه، والتي من ضمنها تخفيف الوقت المستغرق للفصل في الدعاوى.

وقد اصدر السيد المستشار / وزير العدل القرار رقم ٢٤١ لسنة ٢٠٢١ بشأن اصدار التقارير الإحصائية من المحاكم، ويهدف نظام جمع البيانات الإحصائية بالمحاكم الابتدائية والاقتصادية إلى تحسين تلك المحاكم ودعم الشفافية من خلال إصدار تقارير احصائية دورية وسنوية، وتحليل البيانات المستخرجة وعمل ملخصات وأشكال ورسوم بيانية تسهل الاستفادة منها، وتزود متخد القرار بكافة البيانات والتقارير الإحصائية وصولاً لتحديد نقاط القوة والضعف بالعمل القضائي للعمل على تلافي السلبيات. وورد بنص القرار أن ينشر على الموقع الإلكتروني لوزارة العدل تقارير إحصائية دورية وفقاً لضوابط محددة، وتقارير بالوقت المستغرق للفصل في الدعاوى بإختلاف أنواعها ومعدلات إنجاز الدعاوى وبمدد القضايا التي ما زالت متداولة، وغيرها من الإحصاءات التي يُرى لزوم نشرها.

كما بادرت النيابة الإدارية بإتخاذ العديد من الإجراءات لتسريع الإجراءات وصولاً للعدالة الناجزة ومنها:

أ) استحداث وحدة للتحليل الإحصائي ومتابعة لجان التأديب.

ب) استحداث وحدة الشكاوى وهي وحدة استحدثت على غرار نظام مفوض الدولة المعتمول به في بعض الدول الأوروبية ويتيح لأعضائها عدم الإلتزام بالضوابط الشكلية في التحقيقات المعتادة وتعطي مرونة في إنهاء المنازعات فور حدوثها بين الجهات الإدارية والمواطنين.

كما تم وضع خطة لتعجيل الإجراءات القضائية الابتدائية لتجهيز البلاغات والشكاوى لإجراءات التحقيقات من ٧ أيام إلى يوم واحد، وكذلك تخفيف الوقت المستهلك في الإجراءات أثناء تداول القضية بالتحقيقات وطلب المعلومات والاستعانة باللجان وأهل الخبرة أو تقارير الجهات الرقابية من ٦٠ يوم إلى ٣٠ يوم.

(٣) نسبة النجاح في تنفيذ الإجراء الثاني ١٠٠٪ من المستهدف خلال عام ٢٠٢٠، ونسبة (٨٣٪، ٨٠٪) من إجمالي الاستراتيجية.

ج - الإجراء الثالث: استخدام التطبيقات الذكية في تقديم الخدمات القضائية.

(١) استهدف **الشق الأول** من الإجراء تقديم عدد ٢٥ خدمة قضائية من خلال تطبيقات ذكية، واستهدفت الخطة تنفيذ عدد ١٢ تطبيق خلال عام ٢٠٢٠ ليصل عدد الخدمات القضائية إلى عدد ٢٥ خدمة حيث تم تنفيذ المستهدف بنسبة نجاح ١٠٠٪ تمثل نسبة (٤٨٪، ٤٠٪) من الاستراتيجية، حيث تم تطوير عدد ٢٥ خدمة مقدمة من وزارة العدل والنيابة العامة على منصة مصر الرقمية كالتالي:



أ) خدمات المحاكم: (إقامة دعوى مدنية - تسجيل محامي)

ب) خدمات التوثيق: (استعلام عن سريان محرر مميكن - تحرير توكيلاً عاماً قضائياً - تحرير توكيلاً عاماً رسمياً - تحرير توكيلاً رسمياً شامل (بنوك / عام) - تحرير توكيلاً في الأمور الزوجية - تحرير إقرار بالشطب - تحرير إقرار بعدم وجود تعديلات على البيانات المساحية - تحرير إقرار رسمياً - تحرير إقرار تصحيح محرر موثق - أكتب محررك).

ج) خدمات الشهر العقاري: (استخراج صورة من عقد مشهر - استخراج صورة من كتاب دوري - استخراج صورة من منشور مالي - استخراج صورة من منشور فني - استخراج شهادة تصرفات عقارية - ترجمة عقد مشهر).

د) خدمات مركباتي «النيابة العامة / شهر عقاري»: (تظلم على مخالفات رخص مركبات - سداد المخالفات واستخراج شهادة براءة الذمة - تحرير توكيلاً بيع مرکبة - تحرير توكيلاً إدارة مرکبة - استعلام عن مخالفات رخصة مرکبة).

٥) خدمات رخصي «النيابة العامة»: (استعلام عن مخالفات رخص القيادة - تظلم عن مخالفات رخص القيادة - سداد مخالفات رخص القيادة).

(٢) استهدف **الشق الثاني** من الإجراء قياس معدل رضا المواطنين عن الخدمات القضائية الذكية بشكل سنوي بدءاً من العام الثاني لل استراتيجية، وقد قام مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء بتنفيذ الدراسة ضمن دراسة عن رضا المواطنين عن الخدمات المقدمة إلكترونياً بنسبة نجاح ١٠٠٪ ممثل نسبة (٣٣٪) من الاستراتيجية.

(٣) نسبة النجاح في تنفيذ الإجراء الثالث ١٠٠٪ من المستهدف خلال عام ٢٠٢٠، ونسبة (٨١٪) من إجمالي الاستراتيجية.

د - الإجراء الرابع: دعم قدرات الأعضاء والعاملين بالجهاز القضائي.

(١) استهدف **الشق الأول** من الإجراء تنفيذ عدد ٢٠٠ دورة تدريبية لدعم قدرات الأعضاء والعاملين بالجهاز القضائي خلال سنوات الاستراتيجية واستهدفت الخطة تنفيذ عدد ٥٠ دورة تدريبية خلال عام ٢٠٢٠ حيث تم التنفيذ بنسبة نجاح ١٠٠٪ من المستهدف بما يمثل نسبة (١٢٥٪) من الاستراتيجية حيث عقد المركز القومي للدراسات القضائية عدد ٦٧ دورة تدريبية حضرها إجمالي عدد ١٦١٩ متدربي ومتربين وتمثلت في إجراء ٣ دورات تكوين اساسي للسادة القضاة الجدد لعدد ٤٤٧ قاض و٣٩٦ دورات للمداولات القضائية لعدد ٧٤٠ قاض ودورة تدريبية للسادة رؤساء المحاكم الابتدائية حول المهارات القيادية والإدارية لعدد ٢٠ رئيس محكمة و٨ دورات في الدعاوى العينية العقارية لعدد ١٦٧ قاض، و٦ حلقات نقاشية وورشة عمل قانونية أخرى لعدد ١٣٩ قاض و١٠ دورات لغة أجنبية لعدد ١٠٦ قاض.

ولإتاحة فرص المنح والتدريب بالخارج للقضاة قام المركز بعميم إعلان منحة الدراسة بالخارج في إطار مبادرة وزارة التعليم العالي منح المهنيين على السادة القضاة، واستوفى عدد ١٦ قاضياً الأوراق المطلوبة وتم ارسال الترشيحات إلى إدارة البعثات بوزارة التعليم العالي.

وفي إطار التوجه نحو التحول الرقمي ومكافحة الفساد، تلقى ٦٥ موظف من العاملين في المركز القومي للدراسات القضائية دورات تدريبية في التحول الرقمي ومكافحة الفساد بالتنسيق مع وزارة الاتصالات والأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد.

وللارتقاء بالمستوى الفني لمعاوني الهيئات القضائية والجهات المعاونة، عقد المركز الدورة التدريبية التأهيلية للموظفين الجدد بمصلحة الشهر العقاري لعدد ٩٨٤ متدرب والدورة التدريبية للخبراء المرشحين لشغل وظيفة نائب كبير خراء كما تم عقد دورة تدريبية لدعم قيادات وزارة العدل بالأكاديمية الوطنية للتدريب.

(٢) استهدف **الشق الثاني** من الإجراء حضور عدد ٤ فعاليات (ندوات / ورش عمل / مؤتمرات) للجهات القضائية خلال سنوات الاستراتيجية، وقد تم تنفيذ ذلك بنسبة نجاح ١٠٠٪ بما يمثل نسبة (١٢٥٪) من الاستراتيجية حيث قام ممثلو وزارة العدل والنيابة العامة وهيئة النيابة الإدارية بحضور ورشة العمل التي نظمتها هيئة الرقابة الإدارية بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة حول حماية الرياضة من الفساد.

(٣) نسبة النجاح في تنفيذ الإجراء الرابع ١٠٠٪ من المستهدف خلال عام ٢٠٢٠، ونسبة (٢٥٪) من إجمالي الاستراتيجية.

٥. أبرز الممارسات الإيجابية التي قمت تنفيذًا للهدف الخامس خلال عامي ٢٠١٩ / ٢٠٢٠:

أ - تطوير مشروع «إنفاذ القانون» والذي يهدف إلى ميكنة أعمال النيابة العامة، المحاكم ووزارة الداخلية مع الربط بين تلك الجهات والجهات ذات الصلة بدورة العمل وتطويرها من خلال برامج مصممة ملائمة سير العمل داخل النيابات.

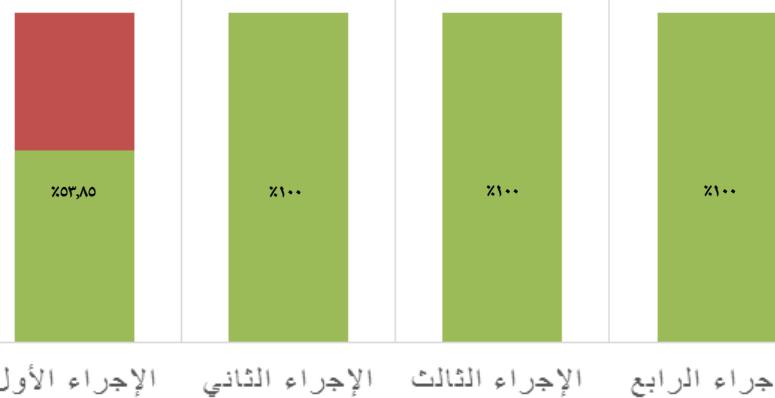
ب- تنفيذ المرحلة الأولى والثانية والبدء في المرحلة الثالثة من خطة رفع كفاءة المحاكم على مستوى الجمهورية.

ب - تطوير العديد من مباني هيئة النيابة الإدارية خلال عامي ٢٠١٩ - ٢٠٢٠.

- ج - اصدار دليل شامل لخدمات وزارة العدل.
- د- تدريب عدد ١٨٩٥ من الأعضاء والعاملين بالجهات القضائية خلال عام ٢٠٢٠ وتدريب عدد ١٦١٩ خلال عام ٢٠١٩.
- ه- جاري توفير خدمة إعلام المواطن NOTIFICATION في حالة رفع دعوى ضدة أو بميعاد الجلسة الكترونيا وهو ما يتطلب تعديل تشريعي في الوسائل المتابعة للإعلان وحجية الإعلان الإلكتروني.
- و- ميكنة عدد ٢٨٦ فرع توثيق من إجمالي عدد ٥٣٤ بنسبة ٥٣,٥٦%.
- ز- اطلاق نظام الشباك الواحد في ٢٠٩ فرع توثيق.
- ح- تم افتتاح فرع توثيق بالمركز التكنولوجي بحي جنوب الجيزة.
- ط- إنشاء فروع توثيق مميزة منها فرع توثيق سيتي ستارز بحي مدينة نصر.
- ى- إطلاق أول سيارة توثيق متنقل، يمكن إجراء معاملاتها من خلال الاتصال على رقم الهاتف ١٥٠٠٠٥٩٨٧٥ لحجز موعد.
- و) إطلاق خدمة تطبيق «أرgeb في عمل توكييل» عبر الهواتف الذكية في عدد ٢٤ محافظة.
- ز) تقديم بعض خدمات الشهر العقاري والترجمة من خلال الموقع الإلكتروني www.rern.gov.eg

نسب تنفيذ إجراءات الهدف الخامس عام ٢٠٢٠

التحديات ■ المنفذ



المدف السادس

(دعم جهات إنفاذ القانون للوقاية من الفساد ومكافحته)

مؤشر إدراك ومكافحة الفساد الإداري



ديسمبر ٢٠٢٠

تقرير صادر عن
مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري

الهدف السادس: (دعم جهات انفاذ القانون للوقاية من الفساد ومكافحته)

١. يمثل الهدف السادس نسبة ١١٪ من الاستراتيجية.
٢. المستهدف تفيذه خلال عام ٢٠٢٠ نسبة ٣,٢٥٪ من اجمالي الاستراتيجية.
٣. أسفرت المتابعة عن تنفيذ نسبة ٢,٥٪ من الاستراتيجية وفقاً للمستهدف خلال الفترة بعد نجاح ٧٦,٩٢٪ من المستهدف بالهدف السادس.

الإجراءات التنفيذية للهدف السادس:

أ - الإجراء الأول: دعم جهات انفاذ القانون للوقاية من الفساد ومكافحته.

- (١) استهدف تطوير الهيكل التنظيمي لهيئة الرقابة الإدارية والهيكل التنظيمي للجهاز المركزي للمحاسبات على مدار سنوات الاستراتيجية، وإستهدفت الخطة خلال عام ٢٠٢٠ تطوير الهيكل التنظيمي للجهاز المركزي للمحاسبات وقد تم الانتهاء من الدراسات الخاصة بهيئاً لاعتماده، ولكن تم الإرجاء بسبب ظروف فيروس كورونا العام ٢٠٢١.
لم يتم تنفيذ المستهدف من الإجراء.

ب - الإجراء الثاني: إبرام اتفاقيات بين الأجهزة الرقابية لتفعيل تبادل المعلومات

- (١) استهدف الإجراء إبرام بروتوكول تعاون بين الأجهزة الرقابية وجهات انفاذ القانون لتفعيل وتطوير عملية تبادل المعلومات على مدار سنوات الاستراتيجية واستهدفت الخطة توقيع بروتوكول التعاون خلال العام الأول من الاستراتيجية وقد قامت هيئة النيابة الإدارية بإعداد مسودة أولية لهذا البروتوكول تم عرضها على كل من (هيئة الرقابة الإدارية - هيئة النيابة الإدارية - النيابة العامة - وزارة الداخلية - وزارة العدل - وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب - الجهاز المركزي للمحاسبات) ومن المنتظر عقد إجتماع تنسيقي لتضمين مقترنات الجهات المشاركة في مسودة البروتوكول حيث تم تأجيل الإجتماع كإجراء احترازي من

فيروس كوفيد ١٩.

(٢) الإجراء غير مستهدف خلال عام ٢٠٢٠

ج - الإجراء الثالث: تحديث البنية المعلوماتية للأجهزة الرقابية.

(١) استهدف الإجراء تحديث قواعد البيانات بهيئة الرقابة الإدارية وبالجهاز المركزي للمحاسبات على مدار سنوات الاستراتيجية، واستهدفت الخطة خلال عام ٢٠٢٠ تطوير قواعد بيانات هيئة الرقابة الإدارية، وتم ذلك بنسبة نجاح ١٠٠٪ بما يمثل ١٪ من الاستراتيجية حيث يتم ذلك بشكل مستمر بمنظومة المعلومات المسجلة بالهيئة وقد تم الانتهاء من ذلك.

(٢) نسبة النجاح في تنفيذ الإجراء الثالث ١٠٠٪ من المستهدف خلال عام ٢٠٢٠، ونسبة (١٪) من إجمالي الاستراتيجية.

د - الإجراء الرابع: تطوير مهارات وقدرات العاملين بالأجهزة الرقابية

(١) استهدف **الشقا الأول** من الإجراء تنفيذ عدد ٤٣٢ دورة تدريبية بالجهات الرقابية خلال سنوات الاستراتيجية وقد استهدفت الخطة تنفيذ عدد ١٠٨ دورة تدريبية خلال عام ٢٠٢٠ وقد تم التنفيذ بنسبة نجاح ١٠٠٪ بما يمثل (٠,٢٥٪) من الاستراتيجية حيث تم تنفيذ عدد ١٧٦ دورة تدريبية بالأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد التابعة لهيئة الرقابة الإدارية للسادة أعضاء وموظفي هيئة الرقابة الإدارية وجهات انفاذ القانون والعاملين بالجهاز الإداري للدولة وكوادر من سفارات الدول العربية والأفريقية بجمهورية مصر العربية، ونائبات مجلس النواب، وأعضاء الدفاع المدني، وأعضاء لجنة التعليم والبحث العلمي ببيت العائلة المصرية، والمراكز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بالإضافة إلى التدريب الحر المقدم للراغبين من المواطنين بالإنتحاق بالدورات وكذلك شركات القطاع الخاص.

(٢) استهدف **الشقا الثاني** من الإجراء تدريب عدد ١٦٤٠٠ متدربي بالجهات الرقابية خلال سنوات الاستراتيجية، واستهدفت الخطة تدريب عدد ٤١٠٠ متدربي خلال عام ٢٠٢٠ تم تنفيذ المستهدف بنسبة نجاح ١٠٠٪ ونسبة (٠,٢٥٪) من الاستراتيجية، حيث تم تدريب عدد ٤٦٧ متدربي.

(٣) نسبة تنفيذ الإجراء الخامس ١٠٠٪ من المستهدف خلال عام ٢٠٢٠ وبما يمثل نسبة (٥٠,٥٠٪) من إجمالي الاستراتيجية.

هـ - الإجراء الخامس: وضع خطط خاصة لإدارة مخاطر الفساد بكافة جهات اتخاذ القانون.

(١) استهدف الإجراء وضع خطط لإدارة مخاطر الفساد بعدد ٨ جهات اتخاذ قانون واستهدفت الخطة خلال عام ٢٠٢٠ وضع عدد ٢ خطة لادارة مخاطر الفساد بوزارة العدل وبوحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، تم استخدام خطة لادارة مخاطر الفساد بوزارة العدل بنسبة نجاح ٥٠٪ بما يمثل (٥٠,٢٥٪) من الاستراتيجية.

(٢) نسبة النجاح في تنفيذ الإجراء الخامس ٥٠٪ من المستهدف خلال عام ٢٠٢٠، وبما يمثل نسبة (٥٠,٢٥٪) من إجمالي الاستراتيجية.

وـ - الإجراء السادس: تطوير المؤشرات الوطنية الخاصة بمدركات الفساد لتكون بمثابة مصدر تغذية عكسية لأولويات الوقاية من الفساد ومكافحته.

(١) استهدف الإجراء اصدار عدد ٤ تقارير سنوية لمؤشر مدركات الفساد المحلي خلال سنوات الاستراتيجية وقد استهدفت الخطة اصدار تقرير واحد خلال عام ٢٠٢٠ وهو ما تم تنفيذه بنسبة نجاح ١٠٠٪ بما يمثل (٥٠,٥٪) من الاستراتيجية حيث اصدر مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار نسخة ديسمبر ٢٠٢٠ من مؤشر مدركات الفساد المحلي ليشمل مؤشرين فرعيين هما مؤشر إدراك الفساد الإداري، ومؤشر إدراك جهود منع ومكافحة الفساد الإداري وهو ما يتغلب على أحد أهم عيوب مؤشرات الفساد المذكورة في مراجع الأمم المتحدة وهو تحديد ما اذا كان ارتفاع الإدراك علامة سلبية أم ايجابية. وقد سجل المؤشر العام لادراك ومكافحة الفساد الاداري ٥٩,٩ درجة حيث تحسن المؤشر بحوالى ١٠ درجات مقارنة بعام ٢٠١٩ ويرى الخبراء ان الفساد الاداري منتشر بشكل أقل مقارنة بالمواطنين ومسئولي الشركات عام ٢٠١٩ وتتصدرت وزارة التنمية المحلية التقرير كأكثر الجهات الحكومية من حيث ادراك المواطنين بوجود الفساد الاداري وانتشاره وسجلت الجامعات الحكومية

اقل الجهات الحكومية من حيث ادراك المواطنين بوجود الفساد الاداري وانتشاره، وسجلت محافظة البحر الأحمر كأكثر محافظات الجمهورية من حيث ادراك المواطنين بوجود الفساد الاداري ومحافظة أسوان كأقل محافظات الجمهورية من حيث ادراك المواطنين بوجود الفساد الاداري. ويرى المواطنون ان مجاملة الاقارب والاعتماد على المعارف لتسهيل الاجراءات الحكومية هى اكثراً مظاهر الفساد ادراكاً وانتشاراً.

(٢) **نسبة النجاح في تنفيذ الإجراء السادس ١٠٠٪ من المستهدف خلال عام ٢٠٢٠، وبما يمثل نسبة (٥٠٪) من إجمالي الاستراتيجية.**

ز- الإجراء السابع: إعداد البحوث والدراسات المتعلقة بالحكومة ومكافحة الفساد.

(١) استهدف استحداث وحدة للبحوث والدراسات المتخصصة بمكافحة الفساد في كل من هيئة الرقابة الإدارية والجهاز المركزي للمحاسبات واصدار عدد ٦ دراسات متخصصة خلال سنوات الاستراتيجية، واستهدفت الخطة خلال عام ٢٠٢٠ صدور عدد ٢ دراسة متخصصة وتم تنفيذ ذلك بنسبة نجاح ١٠٠٪ بما يمثل ٢٥٪ من الاستراتيجية حيث قام مركز البحوث والدراسات بالأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد باصدار دراستين احدهما بعنوان «اثر انفاذ القانون على تحقيق مبدأ الرعد للموظفين العموميين» والأخرى بعنوان «امكانية تحقيق التوازن في العلاقة العقدية بالنسبة للوحدات المؤجرة من مالكيها للاشخاص الإعتبارية العامة».

(٢) **نسبة النجاح في تنفيذ الإجراء السابع ١٠٠٪ من المستهدف خلال عام ٢٠٢٠، وبما يمثل نسبة (٢٥٪) من إجمالي الاستراتيجية.**

. أ- أبرز الممارسات الإيجابية التي قمت تنفيذًا للهدف السادس خلال عامي ٢٠١٩/٢٠٢٠:

أ- تطوير الهيكل التنظيمي لهيئة الرقابة الإدارية والانتهاء من الدراسات الخاصة بتطوير الهيكل التنظيمي للجهاز المركزي للمحاسبات.

بـ- صدور اصدارين مؤشر مدرکات الفساد المحلي نوفمبر ٢٠١٩ وديسمبر ٢٠٢٠.

ج - استحداث وحدة متخصصة للباحثات والدوريات بالجهاز المركزي للمحاسبات وتکليفها بإعداد بحوث مرتبطة بالحكومة ومكافحة الفساد والوقاية منه.

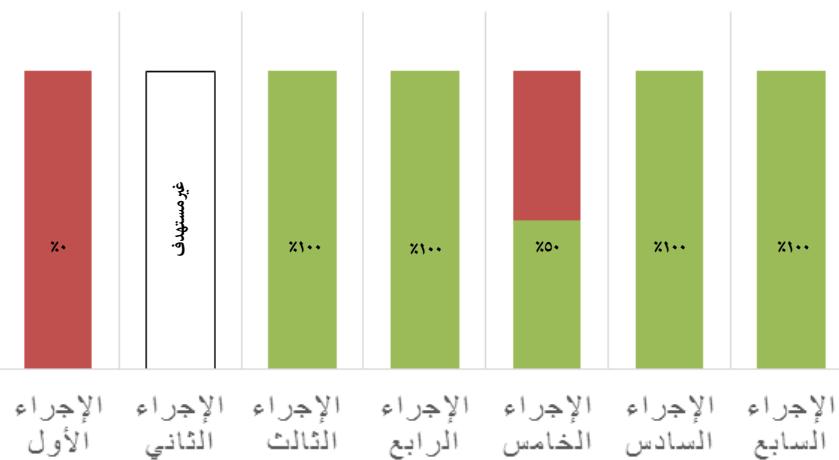
د- اصدار المركز القومي للدراسات القضائية القرار رقم ١٨ لسنة ٢٠١٩ بإنشاء وحدة متخصصة لبحوث ودراسات مكافحة الفساد والوقاية منه.

هـ- استحداث مركز للبحوث والدراسات بالأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد وتکليفه بإعداد الدراسات الخاصة بمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة والشفافية في مصر.

وـ- تطوير مدونة السلوك الوظيفي لأعضاء هيئة الرقابة الإدارية.

نسبة تنفيذ إجراءات الهدف السادس عام ٢٠٢٠

التحديات ■ المنفذ



الهدف السابع

(زيادة الوعي المجتمعي بأهمية الوقاية من الفساد
ومكافحته)



العمل الفني الفائز بالمركز الأول في مسابقة متحدون على مكافحة الفساد بجامعة حلوان

تنفيذ الطالبة سلمى خالد بكلية الخدمة الاجتماعية

الهدف السابع: (زيادة الوعي المجتمعي بأهمية الوقاية من الفساد ومكافحته)

١. يمثل الهدف السابع نسبة ١٥٪ من الاستراتيجية.
٢. المستهدف تنفيذه خلال عام ٢٠٢٠ نسبة ٣,٥٨٪ من اجمالي الاستراتيجية.
٣. أسفرت المتابعة عن تنفيذ نسبة ٣,٣٩٪ من الاستراتيجية وفقاً للمستهدف خلال الفترة بمعدل نجاح ٩٤,٦٩٪ من المستهدف بالهدف السابع .
٤. الإجراءات التنفيذية للهدف السابع:

أ - الإجراء الأول: تطوير برامج توعوية بخطورة الفساد ودور المواطن في مكافحته.

- (١) استهدف **الشق الأول** من الإجراء رصد عدد الدورات التدريبية والمستفيدن منها في مجال التوعية بمخاطر الفساد والمنفذة بوزارات الثقافة / الأوقاف / الشباب والرياضة وهيئة الرقابة الإدارية بواقع عدد (٦٠) دورة تدريبية لعدد (٩٠٠) متدرب على مدار سنوات الاستراتيجية، وإستهدفت الخطة خلال عام ٢٠٢٠ تنفيذ عدد (١٥) دورات تدريبية لعدد (٢٢٥) متدرب حيث تم تنفيذها بنسبة نجاح ١٠٠٪ من المستهدف بالشق الأول من الإجراء تمثل نسبة (٤٠,٢٥٪) من الاستراتيجية.
- (٢) استهدف **الشق الثاني** من الإجراء تنفيذ هيئة الرقابة الإدارية عدد (٤) حملات إعلامية للتوعية بمخاطر الفساد على مدار سنوات الاستراتيجية، وإستهدفت الخطة تنفيذ عدد (١) حملة إعلامية خلال عام ٢٠٢٠ وقد تم تنفيذ ذلك بنسبة نجاح ١٠٠٪ بما يمثل ٤٠,٢٥٪ من الاستراتيجية حيث قام المركز الإعلامي بهيئة الرقابة الإدارية بإعداد الحملة الرابعة بنظام الإنوجراف بعنوان «اعرف حقك» مكونة من ١١ انفوجراف وعدد ٢ VOICE OVER عن التعريف بالجرائم التي قد يرتكبها المواطن والموظف العام (الرشوة، التربح، التزوير، الاتجار في النقد الأجنبي، غسل الأموال ١ و ٢، اتحال الصفة) بالإضافة إلى التعريف باختصاصات



(٣) نسبة النجاح في تنفيذ الإجراء الأول ١٠٠٪ من المستهدف خلال عام ٢٠٢٠ ونسبة (٥٠,٥٪) من إجمالي الاستراتيجية.

ب - الإجراء الثاني: تنفيذ مبادرات توعوية لمكافحة الفساد في المدارس والجامعات.

(١) استهدف **الشق الأول** من الإجراء تنفيذ عدد (٤٦٤) نشاط ثقافي / فني / رياضي / ندوات بالجامعات والمدارس على مدار سنوات الاستراتيجية بواقع عدد (١١٦) نشاط سنويًا، وقد تم تنفيذ عدد ٣٠ نشاط خلال عام ٢٠٢٠ بنسبة نجاح ٢٥,٨٦٪ بما يمثل ٠٠,٦٪ من الاستراتيجية، حيث تم تعليق العديد من الأنشطة نتيجة لازمة كوفيد ١٩.

(٢) استهدف **الشق الثاني** من الإجراء حصر نسبة الجامعات الحكومية المفعلة لمقرر حقوق الإنسان ومكافحة الفساد والبالغ عددها (٢٨) جامعة على مدار سنوات الاستراتيجية، استهدفت الاستراتيجية خلال عام ٢٠٢٠ متابعة تنفيذ المقرر بعدد ٨ جامعات وقد تم تنفيذ ذلك بنسبة نجاح ١٠٠٪ بما يمثل ٠٠,٣٪ من الاستراتيجية، حيث صدر قرار المجلس الأعلى للجامعات بتدريس المنهج بكلية الجامعات الحكومية.

(٣) نسبة النجاح في تنفيذ الإجراء الثاني ٦٥,٤٥٪ من المستهدف خلال عام ٢٠٢٠ ونسبة (٣٦٪) من إجمالي الاستراتيجية.

ج - الإجراء الثالث: تضمين قيم النزاهة والشفافية بالمناهج الدراسية مراحل التعليم قبل الجامعي.

(١) استهدف الإجراء تطوير المناهج الدراسية بإضافة محتوى معنى بقيم النزاهة والشفافية بواقع (٤) متابعات على مدار سنوات الاستراتيجية،

وأستهدفت الخطة تطوير ٤ مناهج خلال الاستراتيجية، وقد قام مركز تطوير المناهج والمواد التعليمية بوزارة التربية والتعليم بإعداد تقرير عن المناهج الدراسية المتضمنة لقيم النزاهة والشفافية والتوعية بمخاطر الفساد بكافة المراحل الدراسية ومقترحات تطويرها وقد تم الانتهاء من تطوير عدد ٦ برنامج تربوي بواسطة المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية بوزارة التربية والتعليم (المادة الإثرائية لحقيقة التوعية من أجل مكافحة الفساد - دليل المدرب «برنامج تدريبي لأعضاء هيئة التعليم من أجل مكافحة الفساد» - دليل المتدرب «برنامج تدريبي لأعضاء هيئة التعليم من أجل مكافحة الفساد» - الدليل الإرشادي للمعلم في التوعية من أجل مكافحة الفساد - كراسة الأنشطة «كراسة الأنشطة للتوعية من أجل مكافحة الفساد «معاً نبني الوطن» - اختبار البرنامج بالإضافة إلى مفتاح التصحيح) وهو ما يمثل نسبة نجاح ١٠٠٪ من المستهدف بما يمثل نسبة (٥٠,٥٪) من الاستراتيجية.

(٢) **نسبة النجاح في تنفيذ الإجراء الثالث ١٠٠٪ من المستهدف خلال عام ٢٠٢٠، ونسبة (٥٠,٥٪) من إجمالي الاستراتيجية.**

د - الإجراء الرابع: تفعيل الميثاق الأخلاقي للطالب الجامعي.

(١) الإجراء غير مستهدف خلال عام ٢٠٢٠ حيث تم نهوه خلال عام ٢٠١٩ بنشر الميثاق الأخلاقي للطالب الجامعي بعدد (٢٨) جامعة وعلى المواقع الإلكترونية للجامعات.

(٢) **الإجراء الرابع غير مستهدف خلال عام ٢٠٢٠.**

ه - الإجراء الخامس: إعداد ميثاق أخلاقي لعضو هيئة التدريس.

(١) **الشقا الأول من الإجراء غير مستهدف خلال عام ٢٠٢٠ حيث تم نهوه خلال عام ٢٠١٩ بإعداد الميثاق الأخلاقي للمجتمع الجامعي ويشمل عضو هيئة التدريس ومعاونيه.**

(٢) استهدف **الشقا الثاني** من الإجراء نشر الميثاق الأخلاقي لعضو هيئة التدريس ومعاونيه بالجامعات المصرية بواقع عدد (٢٨) جامعة،

وأستهدفت الخطة خلال عام ٢٠٢٠ نشر الميثاق بعده ١٤ جامعة وقد تم تعميم الميثاق على كافة الجامعات الحكومية بنسبة نجاح ١٠٠٪ من المستهدف تمثل نسبة (٥٠,٥٪) من الاستراتيجية.



(٣) نسبة النجاح في تنفيذ الإجراء الخامس ١٠٠٪ من المستهدف خلال عام ٢٠٢٠، وبما يمثل نسبة (٥٠,٥٪) من إجمالي الاستراتيجية.

و - الإجراء السادس: إكساب الإعلاميين والصحفيين المعارف الخاصة بالوقاية من الفساد ومكافحته.

(١) يشمل الإجراء إكساب الإعلاميين والصحفيين المعارف الخاصة بالوقاية من الفساد ومكافحته من خلال تنفيذ عدد (٤) دورات تدريبية / ورش عمل / ندوات على مدار سنوات الاستراتيجية بواقع عدد نشاط واحد سنوياً، وهو ما تم تنفيذه بنسبة نجاح ١٠٠٪ خلال عام ٢٠٢٠ بما يمثل نسبة (٢٥,٥٪) من الاستراتيجية حيث تم مشاركة السيد/ رئيس تحرير صحيفة الأهرام الرياضي، والسيد/ رئيس تحرير الأهرام المسمائي والسيد/ رئيس تحرير جريدة المساء وببوابة الجمهورية، والسيد/ نائب رئيس القسم الرياضي بجريدة الأخبار وعدد من الصحفيين المعنيين بالشأن الرياضي بورشة العمل المعنية بمكافحة الفساد في مجال الرياضة التينظمتها هيئة الرقابة الإدارية بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة يومي ٩/١٢/٢٠٢٠ وشاركوا بمقترنات لتطوير عملية حماية النزاهة الرياضية.

(٢) نسبة تنفيذ الإجراء السادس ١٠٠٪ من المستهدف خلال عام ٢٠٢٠، وبما يمثل نسبة (٢٥,٥٪) من إجمالي الاستراتيجية.

ز - الإجراء السابع: تفعيل دور الأكادémie الوطنية لمكافحة الفساد لنشر قيم النزاهة والشفافية.

(١) استهدف الشق الأول من الإجراء تنفيذ الأكادémie الوطنية لمكافحة

الفساد لعدد (١٦٠) دورة تدريبية لنشر قيم النزاهة والشفافية (تدريب العاملين بالدولة + التدريب الحر) على مدار سنوات الاستراتيجية، وإستهدفت الخطة تنفيذ عدد (٤٠) دورة تدريبية لتدريب عدد (١٦٠٠) متدربي خلال عام ٢٠٢٠ حيث تم تنفيذ عدد ١٠٧ دورة تدريبية بنسبة نجاح ١٠٠% من المستهدف تمثل نسبة (٥٠,٢٥%) من الاستراتيجية.

(٢) استهدف **الشق الثاني** من الإجراء تدريب عدد (١٦٠٠) متدربي خلال خلال عام ٢٠٢٠ حيث تم تنفيذها بنسبة نجاح ١٠٠% من المستهدف تمثل نسبة (٥٠,٢٥%) من الاستراتيجية، حيث تم تدريب عدد ٥٦٤٧ بمقر الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد بالإضافة إلى تدريب عدد ٢٦٢٧ الكترونياً.

(٣) نسبة النجاح في تنفيذ الإجراء السابع ١٠٠% من المستهدف خلال عام ٢٠٢٠، وبما يمثل نسبة (٥٠,٥%) من إجمالي الاستراتيجية.

ح - الإجراء الثامن: تفعيل دور المؤسسات الدينية في نشر الوعي بخطورة الفساد وآثاره السلبية.

(١) استهدف تفعيل دور المؤسسات الدينية في نشر الوعى بخطورة الفساد من خلال عدد (١٦) خطبة وعظة توعوية عن خطورة الفساد، على مدار سنوات الاستراتيجية بواقع عدد (٤) خطب سنوياً، واستهدفت الخطة تنفيذ عدد (٤) خطب خلال عام ٢٠٢٠ حيث تم تنفيذها بنسبة نجاح ١٠٠% من المستهدف تمثل نسبة (٥٠,٥%) من الاستراتيجية وذلك بالتنسيق مع وزارة الأوقاف والكنيسة المصرية.

(٢) نسبة النجاح في تنفيذ الإجراء الثامن ١٠٠% من المستهدف خلال عام ٢٠٢٠، وبما يمثل نسبة (٥٠,٥%) من إجمالي الاستراتيجية.

ط - الإجراء التاسع: حث الجهات الأكademية ومراكز البحث على إجراء الدراسات المتخصصة في مجالات منع ومكافحة الفساد ودراسة التجارب الدولية والإقليمية الناجحة.

(١) يشمل إجراء دراسات متخصصة في مجال منع ومكافحة الفساد بواقع

(٧) دراسات على مدار سنوات الاستراتيجية، استهدفت الخطة خلال عام ٢٠٢٠ صدور عدد ٢ دراسة متخصصة في مجال مكافحة الفساد وقد تم ذلك بنسبة نجاح ١٠٠٪ بما يمثل (٢٨٪) من الاستراتيجية، حيث قمت مناقشة العديد من أطروحتات الماجستير والدكتوراه بالعديد من الجامعات المصرية كالتالي:

- اطروحة (دكتوراه) - جامعة القاهرة - كلية الاقتصاد و العلوم السياسية - قسم العلوم السياسية بعنوان تأثير الفساد في الأمن الإنساني للمجتمعات في المراحل الانتقالية : دراسة حالة العراق منذ ٢٠٠٣ / اطروحة (دكتوراه)
- جامعة بنها.كلية الحقوق .قسم الاقتصاد والمالية العامة بعنوان العلاقة بين إشكالية الفساد والنمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري. / اطروحة (دكتوراه) - جامعة بنها.كلية الحقوق .قسم الاقتصاد والمالية العامة. بعنوان العلاقة بين إشكالية الفساد والنمو الاقتصادي : دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري / اطروحة (دكتوراه) - جامعة حلوان.
- كلية الآداب. قسم علم المعلومات بعنوان حرية تداول المعلومات في مراكز المعلومات الحكومية / اطروحة (ماجستير) - جامعة أسipوط. كلية الآداب.قسم الإعلام بعنوان أطر معالجة الصحافة الاستقصائية لقضايا الفساد في المجتمع المصري ” دراسة تطبيقية ”. / اطروحة (ماجستير)
- جامعة المنصورة. كلية الآداب. قسم الإعلام بعنوان دور الصحافة الاستقصائية في تشكيل اتجاهات الجمهور الاردني نحو قضايا الفساد الاقتصادي / اطروحة (ماجستير) - جامعة المنصورة. كلية الحقوق. قسم القانون العام بعنوان دور الاجهزة الرقابية في مكافحة الفساد : دراسة مقارنة / اطروحة (ماجستير) - جامعة بنها.كلية التجارة.قسم المحاسبة بعنوان دراسة تحليلية لفهم اتجاهات تطوير نظام المحاسبة الحكومية في ضوء مبادئ الحكومة بإستخدام برنامج GFMIS / اطروحة (ماجستير)
- جامعة بنها.كلية التجارة.قسم المحاسبة بعنوان تطوير نظم الرقابة الداخلية لمواجهة الفساد المالي في الهيئات الحكومية : دراسة تطبيقية / اطروحة (ماجستير) - جامعة بنها.كلية التجارة.قسم محاسبة بعنوان استخدام الآليات الرقابية للحكومة في تطوير نظام المحاسبة الحكومية الالكترونية في العراق : دراسة ميدانية / اطروحة (ماجستير) - جامعة

بنها. كلية التجارة. قسم محاسبة. بعنوان تفعيل الرقابة المالية على الموارد العامة للموازنة بالتطبيق على عوائد الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق: دراسة ميدانية / اطروحة (ماجستير) - جامعة بنها، كلية التجارة، قسم المحاسبة بعنوان مدخل تحليلي لتطوير نظام الرقابة الداخلية للحد من ممارسات الفساد المالي في الوحدات الحكومية العراقية : دراسة ميدانية / اطروحة (ماجستير) - جامعةبني سويف. كلية الاداب. قسم الاجتماع بعنوان الثقافة التنظيمية والفساد الإداري : دراسة مقارنة بمحافظةبني سويف / اطروحة (ماجستير) - جامعة حلوان. الكلية العسكرية لعلوم الادارة لضباط القوات المسلحة. قسم المحاسبة. بعنوان إطار مقترح لتطبيق المراجعة الداخلية في الوحدات الحكومية للحد من الفساد المالي والإداري / اطروحة (ماجستير) - جامعة عين شمس. كلية الدراسات العليا للطفولة قسم الإعلام وثقافة الأطفال. بعنوان معالجة الأفلام السينمائية المصرية لصور استغلال أصحاب النفوذ للسلطة التنفيذية وعلاقتها بالصورة الذهنية المترسبة لدى المراهقين / اطروحة (ماجستير) - جامعة أسيوط- كلية الخدمة الاجتماعية. بعنوان الحوكمة الرشيدة كمدخل لتطوير خدمات الرعاية الاجتماعية بالجمعيات الأهلية.

(٢) نسبة النجاح في تنفيذ الإجراء التاسع ١٠٠٪ من المستهدف خلال عام ٢٠٢٠، وبما يمثل نسبة (٢٨٪) من إجمالي الاستراتيجية.

٥. أبرز الممارسات الإيجابية التي قمت تفاصيلًا للهدف السابع خلال عامي

٢٠٢٠/٢٠١٩

أ - تفعيل قرار المجلس الأعلى للجامعات بتدريس مقرر "حقوق الإنسان ومكافحة الفساد" بكلية الكليات والجامعات الحكومية ضمن المقررات الإلزامية التي يجب إجتيازها بنجاح قبل الحصول على الشهادة الجامعية لتعريف الطالب مبادئ حقوق الإنسان والشفافية والنزاهة ومكافحة الفساد كما تم نشره بنظام التعليم الإلكتروني عبر الموقع الإلكتروني للجامعات الحكومية.

ب - قيام هيئة الرقابة الإدارية بتنفيذ حملة إعلامية تضمنت إعادة إخراج حملة "المرايا"، كما تم تنفيذ حملة إعلامية أخرى تحت شعار "اعرف

- حقك” تضمنت توعية المواطنين ببعض الجرائم والعقوبات المقررة لها مثل جريمة الإتجار بالنقد الأجنبي / الرشوة / التزوير / التربح / إتحال الصفة.
- ج - إعداد ونشر الميثاق الأخلاقي للمجتمع الجامعي ويشمل (عضو هيئة التدريس ومعاونيه).
- د- قيام العديد من الكليات على مستوى الجمهورية بتحفيز الطلاب على إعداد الدراسات المتعلقة بمكافحة الفساد.
- ه- حضور عدد من الصحفيين والإعلاميين لورشة العمل المعنية بحماية الرياضة من الفساد التي نظمتها هيئة الرقابة الإدارية بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة.
- و- توقيع بروتوكول تعاون بين هيئة الرقابة الإدارية والمجلس القومي لحقوق الإنسان لتعزيز التعاون الخاص بحماية حقوق الإنسان ونشر قيم النزاهة والشفافية في المجتمع المصري.
- ز- قيام الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد التابعة لهيئة الرقابة الإدارية بتنظيم العديد من الدورات لرفع الوعي المجتمعي بأهمية الوقاية من الفساد ومكافحته.
- ح- إطلاق الموقع الإلكتروني للأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد.



نسبة تطبيق إجراءات الهدف السابع عام ٢٠٢٠

التحديات ■ المنفذ



الإجراء الإلزامي الإجراء الإلزامي الإجراء الإلزامي الإجراء الإلزامي
الثاني عشر السادس الخامس الرابع الثالث الثاني الأول

الهدف الثامن

(تفعيل التعاون الدولي والإقليمي في منع ومحاربة
الفساد)



مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات وṭاطرية

ورشة عمل حول
حماية الرياضة
من الفساد في مصر

٩ - ١٠ ديسمبر ٢٠٢٠

**SAFEGUARDING SPORT FROM
CORRUPTION IN EGYPT**

9 - 10 DECEMBER 2020

#SAVESPORT #IACD2020
#RECOVERBETTER. #UNODC_ROMENA



الهدف الثامن: (تفعيل التعاون الدولي والإقليمي في مكافحة الفساد)

١. يمثل الهدف الثامن نسبة ١٠٪ من الاستراتيجية.
٢. المستهدف تفيذه خلال عام ٢٠٢٠ نسبة ٤٤٪ من إجمالي الاستراتيجية.
٣. أسفرت المتابعة عن تنفيذ نسبة (٤٤٪) من الاستراتيجية وفقاً للمستهدف خلال الفترة بمعدل نجاح (١٠٠٪) من المستهدف بالهدف الثامن.
٤. الإجراءات التنفيذية للهدف الثامن:

أ - الإجراء الأول: تطوير التعاون الإقليمي والدولي في مجال مكافحة الفساد واسترداد الموجودات

(١) استهدف الإجراء تنفيذ عدد ٤ مبادرات متعلقة بـمكافحة الفساد بين الجهات الوطنية أو الإقليمية أو الدولية وإستهدفت الخطة تنفيذ مبادرة واحدة خلال عام ٢٠٢٠ وقد تم تنفيذ المستهدف بنسبة نجاح ١٠٠٪ بما يمثل (٥٪) من الاستراتيجية حيث قامت هيئة الرقابة الإدارية بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة بتنفيذ ورشة عمل خلال الفترة من ٩-١٠ ديسمبر ٢٠٢٠ عن مكافحة الفساد بال المجال الرياضي بمشاركة اللجنة الأولمبية الدولية والاتحاد الدولي لكرة القدم وهيئة الخبراء الوطنيين وعدد ٦٠ من الشخصيات الهاامة في مجال الرياضة المصرية.

(٢) نسبة النجاح في تنفيذ الإجراء الأول ١٠٠٪ من المستهدف خلال عام ٢٠٢٠، ونسبة (٥٪) من إجمالي الاستراتيجية.

ب - الإجراء الثاني: عقد دورات تدريبية لتبادل الخبرات بين جهات إنفاذ القانون ونظرائها الإقليمية والدولية

(١) استهدف الإجراء تنفيذ عدد ٤ دورات تدريبية دولية خلال سنوات الاستراتيجية، وقد استهدفت الخطة تنفيذ تدريب دولي واحد خلال عام ٢٠٢٠ وهو ما تم تفيذه بنسبة نجاح ١٠٠٪ بما يمثل نسبة (٥٪) من

الاستراتيجية وقد تم ذلك من خلال تنفيذ عدد ٩ دورات تدريبية بمقر الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد التابعة لهيئة الرقابة الإدارية لـ إجمالي عدد ٢٢٦٥ من (أعضاء الديوان العام للرقابة المالية بدولة العراق والковادر الأفريقية المعنية بمكافحة الفساد ضمن المنحة المقدمة برعاية السيد / رئيس الجمهورية و الضباط الافارقة الواحدين للتدريب بالقوات المسلحة المصرية).

(٢) نسبة تنفيذ الإجراء الثاني ١٠٠٪ من المستهدف خلال عام ٢٠٢٠، ونسبة (٤٠,٥٪) من إجمالي الاستراتيجية.

ج - الإجراء الثالث: إبرام مذكرات تفاهم بين جهات انفاذ القانون ونظائرها الإقليمية والدولية وتفعيل القائم منها

(١) استهدف **الشق الأول** من الإجراء إبرام عدد ٤ مذكرات تفاهم بين جهات انفاذ القانون ونظائرها وقد استهدفت الخطة توقيع مذكرة تفاهم خلال عام ٢٠٢٠ وتم تنفيذ ذلك بنسبة نجاح ١٠٠٪ بما يمثل نسبة (٤٠,٢٥٪) من الاستراتيجية حيث تم توقيع مذكرة تفاهم بين هيئة الرقابة الإدارية وجهاز مكافحة الفساد بدولة موروшиوس خلال شهر مارس ٢٠٢٠.

(٢) استهدف **الشق الثاني** من الإجراء تفعيل عدد أربعة مذكرات تفاهم خلال سنوات الاستراتيجية واستهدفت الخطة تفعيل مذكرة تفاهم خلال عام ٢٠٢٠ وقد تم تنفيذ ذلك بنسبة نجاح ١٠٠٪ بما يمثل نسبة (٤٠,٢٥٪) من الاستراتيجية حيث تم تنظيم ويبينار مشترك بين هيئة الرقابة الإدارية ونظيرها في موروшиوس تفعيلاً لبروتوكول التعاون المبرم بينهما.

(٣) نسبة النجاح في تنفيذ الإجراء الخامس ١٠٠٪ من المستهدف خلال عام ٢٠٢٠، ونسبة (٤٠,٥٪) من إجمالي الاستراتيجية.

د - الإجراء الرابع والخامس: المشاركة في الفعاليات الإقليمية والدولية في مجال منع ومكافحة الفساد

(١) استهدافت مشاركة جهات انفاذ القانون في عدد ٣٦ من الفعاليات الإقليمية

والدولية لتنفيذ الاتفاقيات الدولية وقد استهدفت الخطة المشاركة في عدد ١٠ فعاليات خلال عام ٢٠٢٠ وهو ما تم تنفيذه بنسبة نجاح ١٠٠٪ وبما يمثل ٤٤٪ من الاستراتيجية حيث شاركت وفود مصرية في كافة إجتماعات الاتفاقيات الدولية المعنية بمكافحة الفساد المنضمة لها كالتالي: الإجتماع الثالث مؤتمر الدول الأطراف بالاتفاقية العربية لمكافحة الفساد - دولة المغرب / الاجتماع الرابع للجنة مفتوحة العضوية للخبراء الحكوميين وممثلي الهيئات المستقلة في الدول الأطراف في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد - عبر الفيديوكونفرنس / الدورة الحادية عشر لمجموعة استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد خلال الفترة من ٢٠٢٠/٨/١٦ - عبر الفيديوكونفرنس / الدورة الحادية عشر - المستأنفة الأولى لمجموعة استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد خلال الفترة من ٣١ أغسطس إلى ٢ سبتمبر ٢٠٢٠ - عبر الفيديوكونفرنس / الدورة الحادية عشر - المستأنفة الثانية لمجموعة استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بتاريخ ٢٩ يونيو ٢٠٢٠ - عبر الفيديوكونفرنس / الدورة الحادية عشر لإجتماع الفريق الحكومي مفتوح العضوية المعنى بمنع الفساد خلال الفترة من ٣١ أغسطس إلى ٢ سبتمبر ٢٠٢٠ - عبر الفيديوكونفرنس / الدورة الرابعة عشر لإجتماع الفريق الحكومي مفتوح العضوية المعنى باسترداد الموجودات خلال الفترة من ٢٠٢٠/٨/١٨-١٦ - عبر الفيديوكونفرنس / الدورة التاسعة لإجتماع فريق الخبراء المعنى بالتعاون الدولي خلال الفترة من ٢٠٢٠/٨/١٨-١٦ - عبر الفيديوكونفرنس / الحلقة الحوارية الإفتراضية الإقليمية «ادارة مخاطر الفساد: منهجة حديثة في خدمة التنمية المستدامة» التينظمها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بتاريخ ٢٠٢٠/١١/١١.

(٢) نسبة النجاح في تنفيذ الإجراء الرابع والخامس ١٠٠٪ من المستهدف خلال عام ٢٠٢٠، وبما يمثل نسبة (٤٤٪) من إجمالي الاستراتيجية.

هـ - الإجراء السادس: دراسة انضمام وحدات إنفاذ القانون إلى بعض المجموعات الدولية والإقليمية ذات الصلة بمكافحة الفساد واسترداد الموجودات وغسل

(١) استهدف انضمام وحدات انفاذ القانون لعدد ٤ من المجموعات الدولية والاقليمية ذات الصلة بمحاربة الفساد وغسل الأموال واسترداد الموجودات خلال سنوات الاستراتيجية واستهدفت الخطة الانضمام إلى مجموعة واحدة خلال عام ٢٠٢٠ وهو ما تم تنفيذه بنسبة نجاح ١٠٠٪ بما يمثل نسبة (٥٪) من الاستراتيجية حيث انضمت هيئة الرقابة الإدارية إلى شبكة سلطات منع الفساد Network of Corruption Prevention Authorities خلال شهر سبتمبر ٢٠٢٠ وهي شبكة دولية تهدف إلى توحيد الجهود لتحسين جمع المعلومات وإدارتها وتبادلها بشكل منهجي بين سلطات مكافحة الفساد، بما في ذلك تجاربها وممارساتها الجيدة، دعم الأعضاء لتعزيز القدرات وتعزيز الاستقلال التشغيلي، الاعتراف بالمعايير الدولية لمنع الفساد وتعزيزها، التحفيز والشراكة مع أصحاب المصلحة الدوليين الآخرين لتعزيز النزاهة.

(٢) نسبة النجاح في تنفيذ الإجراء السادس ١٠٠٪ من المستهدف خلال عام ٢٠٢٠، وبما يمثل نسبة (٥٪) من إجمالي الاستراتيجية.

. أبرز الممارسات الإيجابية التي قمت تنفيذًا للهدف الثامن خلال عام ٢٠١٩:

أ - تنظيم هيئة الرقابة الإدارية للمنتدى الافريقي الأول لمكافحة الفساد عام ٢٠١٩ بحضور ٥٨ دولة.

ب - تنظيم هيئة الرقابة الإدارية بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة لورشة عمل معنية بحماية الرياضة من الفساد في مصر.

ب - قيام وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة بتنظيم دورة تدريبية موجهة لوحدة التحريات المالية الليبية بشهر فبراير ٢٠١٩.

ج - قيام الجهاز المركزي للمحاسبات بتفعيل مذكرة التفاهم المبرمة مع المملكة

العربية السعودية.

د - قيام هيئة الرقابة الإدارية بتوقيع مذكرة تفاهم مع نظيرتها بموروسبيوس وتفعيلاها من خلال عقد وбинار مشترك.

هـ - قيام الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد بعقد عدد ١٦ دورة تدريبية لقواعد مكافحة الفساد الأفريقية والعربية بإجمالي عدد ٣٩٠ متدرب، وعقد عدد ٢ دورات تدريبية بإجمالي عدد ٩ متدربين للعاملين بالسفارات العربية بجمهورية مصر العربية خلال عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠.

و- انضمام هيئة الرقابة الإدارية إلى شبكة سلطات منع الفساد Network of Corruption Prevention Authorities بهدف تبادل المعلومات بشكل منهجي بين سلطات مكافحة الفساد.

ز- رعاية السيد رئيس الجمهورية لاحتفالية هيئة الرقابة الإدارية باليوم العالمي لمكافحة الفساد بحضور السيد/ رئيس مجلس الوزراء وعدد من الوزراء والمحافظين ورؤساء هيئة الرقابة الإدارية السابقين والسيد/ المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة والسيد/ رئيس اتحاد هيئات مكافحة الفساد الأفريقية وعدد كبير من المسؤولين بالدولة.

نسبة تنفيذ إجراءات الهدف الثامن عام ٢٠١٩

التحديات ■ المنفذ



المدف التاسع

(مشاركة منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص
في منع الفساد والوقاية منه)



الهدف التاسع: (مشاركة منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص في منع الفساد والوقاية منه)

١. يمثل الهدف التاسع نسبة ٧٪ من الاستراتيجية.
٢. المستهدف تفيذه خلال عام ٢٠٢٠ نسبة ٣,٥٪ من اجمالي الاستراتيجية.
٣. أسفرت المتابعة عن تنفيذ نسبة ٣٪ من الاستراتيجية وفقاً للمستهدف خلال الفترة بـ **نحو ٨٥,٧١٪** من المستهدف بالهدف التاسع.
٤. **الإجراءات التنفيذية للهدف التاسع:**

أ - الإجراء الأول: تفعيل مدونات السلوك للقطاع الخاص والمجتمع المدني

- (١) استهدف **الشق الأول** من الإجراء رصد عدد منظمات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية التي قامت بنشر مدونة السلوك، ومستهدف النشر بعدد (٢٠٠) جمعية خلال الاستراتيجية واستهدفت الخطة النشر بعدد (١٢٥) جمعية خلال عام ٢٠٢٠، وقد تم تنفيذ ذلك **بنسبة نجاح ١٠,٥٪** بما يمثل (٠,٥٪) من الاستراتيجية حيث تم تدريب عدد ٢٧ اتحاد إقليمي و٢٧ لجنة إقليمية لمكافحة الفساد في إطار تدريب مدربين ليقوموا بنشر المدونة وتدريب المعنيين وبتاريخ ٢٠٢٠/١/٦ تم تعميم المدونة على الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية والإتحادات الإقليمية ووضع خطة لنشر المطبوعات الخاصة بمدونة السلوك المهني للجمعيات والمؤسسات الأهلية وكتيب مواد القانون الخاصة بمكافحة الفساد والملصقات الخاصة بتوعية المواطنين بمكافحة الفساد.
- (٢) استهدف **الشق الثاني** من الإجراء رصد عدد إتحادات الغرف التجارية التي قامت بنشر مدونة السلوك المهني للقطاع الخاص وبالبالغ عددها (٢٧) غرفة تجارية بالإضافة إلى الإتحاد العام على مدار سنوات الاستراتيجية، وإستهدفت الخطة النشر بالإتحاد العام للغرف التجارية و ١٣ غرفة تجارية خلال عام ٢٠٢٠ حيث تم تنفيذ المستهدف **بنسبة نجاح ١٠٠٪** تمثل نسبة (٠,٥٪) من الاستراتيجية.
- (٣) **نسبة النجاح في تنفيذ الإجراء الأول ١٠٠٪ من المستهدف خلال عام**

٢٠٢٠ ونسبة (١١٪) من إجمالي الاستراتيجية.

ب - الإجراء الثاني: دعم قدرات القطاع الخاص والمجتمع المدني في مجالات منع ومكافحة الفساد

(١) استهدف **الشق الأول** من الإجراء دعم المجتمع المدني في منع ومكافحة الفساد من خلال عقد عدد (١٠ أنشطة) ندوات / مؤتمرات / ورش عمل على مدار سنوات الاستراتيجية، وإستهدفت الخطة تنفيذ عدد (٥ أنشطة) خلال عام ٢٠٢٠، حيث تم التنفيذ بنسبة نجاح ١٠٠٪ من المستهدف بالشق الأول من الإجراء تمثل نسبة (٥٪) من الاستراتيجية، وذلك على النحو التالي:

بتاريخ ٢٠٢٠/١١٣ تم عقد مؤتمر المجتمع المدني لمكافحة الفساد بمحافظة البحيرة بحضور ٥٤٦ مشارك / بتاريخ ٢٠٢٠/١٢٨ تم عقد مؤتمر المجتمع المدني بنادي السعادة بطنطا محافظة الدقهلية بحضور السيد/ محافظ الدقهلية وعدد ٢٥٠ مشارك / بتاريخ ٢٠٢٠/٨/٥ تم عقد ندوة عن «دور منظمات العمل الأهلي في التصدي لظاهرة الفساد» الخاصة بمحافظي البحيرة والاسكندرية / بتاريخ ٢٠٢٠/٨/٨ تم عقد مؤتمر «دور منظمات العمل الأهلي في مكافحة الفساد» بمحافظة الغربية بمركز شباب كفر الزيات / بتاريخ ٢٠٢٠/١٠/٢٠ تم عقد «ندوة مكافحة الفساد» بمحافظة الغربية بقر الاتحاد العام للجمعيات للجمعيات والمؤسسات الأهلية بالمحافظة / بتاريخ ٢٠٢٠/١٢/١٦ تم عقد مؤتمر «دور منظمات العمل الأهلي في مكافحة الفساد بمحافظة الغربية» تحت رعاية السيد/ محافظ الغربية بقاعة المؤتمرات الكبرى بفندق عرفة.

(٢) استهدف **الشق الثاني** من الإجراء دعم القطاع الخاص في منع ومكافحة الفساد من خلال عقد عدد (٤ أنشطة) ندوات / مؤتمرات / ورش عمل على مدار سنوات الاستراتيجية، وإستهدفت الخطة تنفيذ عدد (٢ نشاط) خلال عام ٢٠٢٠، وهو ما تم تنفيذه بنسبة نجاح ١٠٠٪ وبما يمثل (٥٪) من الاستراتيجية حيث قمت دعوة ممثلي عن القطاع الخاص باحتفالية هيئة الرقابة الإدارية لمكافحة الفساد وتم تكريم مؤسسة سوالين للتنمية القانونية عن دورها بمبادرة «الحق حرقك» لتوسيعية

المواطنين والعاملين بالقطاع الخاص بحقوقهم التي كفلها لهم القانون والدستور، وكذا شارك ممثلي من القطاع الخاص في المجال الرياضي بورشة العمل الخاصة بحماية الرياضة من الفساد والتي نظمتها هيئة الرقابة الإدارية بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريدة خلال يومي ٢٠٢٠/١٠/٩ .

(٣) **نسبة النجاح في تنفيذ الإجراء الثاني ١٠٠٪ من المستهدف خلال عام ٢٠٢٠، ونسبة (١٪) من إجمالي الاستراتيجية.**

ج - الإجراء الثالث: إطلاق مبادرات لمنع ومكافحة الفساد بالتعاون مع القطاع الخاص والمجتمع المدني.

(١) استهدف **الشق الأول** من الإجراء إطلاق عدد (٤) مبادرات لمنع ومكافحة الفساد بالتعاون مع القطاع الخاص والمجتمع المدني على مدار سنوات الاستراتيجية بواقع عدد (٢) مبادرة سنويًا خلال العامين الأول والثاني من الاستراتيجية، وقد تم تنفيذ ذلك بنسبة نجاح ١٠٠٪ بما يمثل (٥٪) من الاستراتيجية حيث شملت الأنشطة والمبادرات المنفذة عدة محافظات كال التالي: قيام الاتحاد الإقليمي للجمعيات والمؤسسات الأهلية بمحافظة الفيوم بالتعاون مع مديرية التضامن الاجتماعي بتنظيم عدد ٣ برنامج تدريبي خال شهر فبراير ٢٠٢٠ بمراكز أطسا وأبشواي ويوسف الصديق وسنورس حول دور الجمعيات الأهلية في نشر قيم النزاهة والشفافية بإجمالي حضور بلغ ١٧٣ من ممثلي الجمعيات الأهلية / قيام الاتحاد الإقليمي للجمعيات والمؤسسات الأهلية بمحافظة الشرقية بتاريخ ٢٠٢٠/١/١١ بتنظيم ورشة عمل عن مكافحة الفساد بمقر الإتحاد الإقليمي بالشرقية وكذا قام الاتحاد بتنظيم ثلاثة ندوات حول مكافحة الفساد خلال شهري فبراير وسبتمبر ٢٠٢٠ بمدن أبو كبير وديرب نجم والزقازيق / قيام اللجنة الإقليمية لمكافحة الفساد بمحافظة الجيزة بتنظيم اجتماع لجمعيات اداري السادس من أكتوبر والشيخ زايد بتاريخ ٢٠٢٠/٣/١٤ لتوعية الجمعيات والمؤسسات الأهلية بعقوبات القانون تجاه الفساد المالي والإداري، وكذا قامت اللجنة بتنظيم إجتماع آخر بتاريخ ٢٠٢٠/٦/١٨ بشأن تقنين صناعة الكمامات من خلال الجمعيات

والمؤسسات الأهلية وذلك لمكافحة الفساد في هذا الشأن.

(٢) استهدف **الشق الثاني** من الإجراء إضافة نشاط منع ومكافحة الفساد بعدد (٥٠٠) جمعية ومؤسسة أهلية على مدار سنوات الاستراتيجية، استهدفت الخطة تنفيذ ذلك بعدد (٢٥٠) جمعية خلال عام ٢٠٢٠ وقد تم خلال عام ٢٠١٩ تدريب ٢٧ اتحاد للجمعيات الأهلية ولجنة ٢٧ لجنة فرعية بالمحافظات من أجل تنفيذ هذا النشاط بعام ٢٠٢٠ إلا أن ظروف فيروس كورونا المستجد أخرت من صدور اللائحة التنفيذية التي صدرت بقرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٤ لسنة ٢٠٢١ بشأن اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم ممارسة العمل الأهلي رقم ١٤٩ لسنة ٢٠١٩ بتاريخ ١١ يناير ٢٠٢١ مانحة مهلة سنة للجمعيات الأهلية لتوفيق أوضاعهم من تاريخ العمل باللائحة. وجاري حالياً تدريب الجمعيات الأهلية على أهمية إدراج أنشطة مكافحة الفساد ضمن انشطتهم.

(٣) نسبة النجاح في تنفيذ الإجراء الثالث ٥٠٪ من المستهدف خلال عام ٢٠٢٠، ونسبة (٥٠,٥٪) من إجمالي الاستراتيجية.

د - الإجراء الرابع: تيسير حصول منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص على المعلومات

(١) استهدف تيسير حصول منظمات المجتمع المدني على المعلومات من خلال إتاحة المعلومات عن كافة الوزارات / المحافظات / الجامعات / هيئة الرقابة الإدارية بواقع عدد (٨٥) جهة سنويًا خلال العامين الأول والثاني من الاستراتيجية، وقد تم تنفيذ المستهدف بنسبة نجاح ١٠٠٪ تمثل نسبة (٥٠,٥٪) من الاستراتيجية، حيث توفر تلك الجهات معلومات محدثة بشكل مستمر على موقعها الإلكترونية.

(٢) نسبة النجاح في تنفيذ الإجراء الرابع ١٠٠٪ من المستهدف خلال عام ٢٠٢٠، ونسبة (٥٠,٥٪) من إجمالي الاستراتيجية.

. أ. أبرز الممارسات الإيجابية التي قمت تنفيذًا للهدف التاسع خلال عامي ٢٠٢٠/٢٠١٩:

أ- صدور قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٠٥٤ بضم ممثلي عن المجتمع المدني والقطاع الخاص لعضوية اللجنة الوطنية الفرعية التنسيقية للوقاية

من الفساد ومكافحته وهي اللجنة المسئولة عن وضع وتنفيذ استراتيجية مكافحة الفساد.

ب- تم عقد عدد (٢٢) مؤتمر للتوعية بمخاطر الفساد ودور منظمات العمل الأهلي في الوقاية منه ومكافحته خلال عامي ٢٠١٩-٢٠٢٠ وذلك بالتعاون بين هيئة الرقابة الإدارية والإتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية، كذا تم تدريب عدد (٥٤) اتحاد ولجنة فرعية بالمحافظات.

ج - قيام هيئة الرقابة الإدارية بالتعاون مع ممثل مؤسسة مصر الخير والإتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية والإستعانة بخبراء العلوم الإدارية والاجتماعية من الجامعات المصرية لإعداد وصياغة مدونة السلوك المهني للجمعيات والمؤسسات الأهلية المصرية بهدف نشرها بين منظمات العمل الأهلي لتوحيد مفاهيم وأولويات عمل تلك الجهات.

د - أسفرا التنسيق مع الإتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية ومؤسسة مصر الخير عن وضع إطار لبرنامج تدريبي يستهدف تدريب (١٢٥٠) جماعة بكافة محافظات الجمهورية على الإجراءات الواجبة للوقاية من الفساد ومكافحته، وشرح أسلوب العمل الأمثل لتلك الكيانات بنزاهة وشفافية طبقاً لمبادئ الحوكمة.

ه - إطلاق مبادرة من القطاع الخاص تحت شعار "الحق حرقك" للتوعية المواطنين والعاملين بالقطاع الخاص بحقوقهم التي كفلها لهم القانون والدستور وتم تنفيذها من مؤسسة سوإلين للتنمية القانونية، وهي مؤسسة غير حكومية غير هادفة للربح وتستهدف محاربة الأمية القانونية للفئات المختلفة بالمجتمع.

ز- تشكيل اللجنة العليا منظمات العمل الأهلي لمكافحة الفساد كذا تشكيل اللجان الإقليمية على مستوى المحافظات.

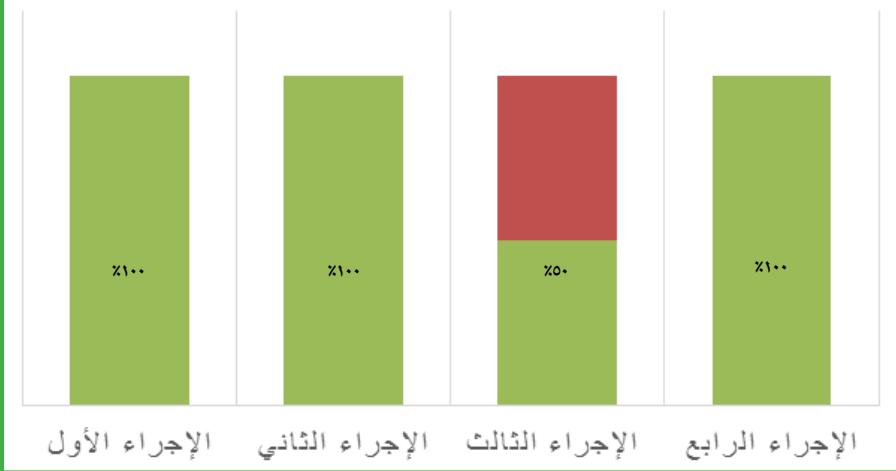
ح- تكريم السيد / رئيس مجلس الوزراء للمنسقين المتميزين في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد خلال إحتفالية هيئة الرقابة الإدارية باليوم العالمي لمكافحة الفساد وكان من ضمن المكرمين السيد / رئيس الإتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية والسيدة ممثلة مؤسسة سوألين للتنمية

القانونية.

ط- تنظيم تدريب على إدارة مخاطر الفساد على المستوى القطاعي لوزارة التضامن الاجتماعي بالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بتاريخ .٢٠٢٠/١٠/١٢

نسبة تنفيذ إجراءات الهدف التاسع عام ٢٠٢٠

التحديات ■ المنفذ



جداول مستهدفات عام ٢٠٢١

الهدف الأول

المستهدفة خلال عام ٢٠٢١	المستهدفة خلال عام ٢٠٢١	مؤشر الاجراء	الإجراء	%
% .٢	٢١ هيكل	عدد الهيئات التنظيمية المحدثة	تفعيل المبادئ الحاكمة لعمل الجهاز الإداري بالدولة	١
غير مستهدف	غير مستهدف	نشر وثيقة المبادئ الحاكمة	وضع خطة تدريبية للعاملين في الجهاز الإداري وفقاً لمتطلبات التطوير	٢
غير مستهدف	غير مستهدف	إعداد خطط الدورات التدريبية بوحدات الجهاز الإداري	تفعيل نظام تنفيذى للتدقيق والرقابة الداخلية	٣
% .٥٣	٨٤ تقرير	إعداد تقارير ربع سنوية بنتائج عمل الرقابة الداخلية	تحديث قواعد بيانات الأصول والعاملين بوحدات الجهاز الإداري	٤
% .٢٩	٣٠ قاعدة بيانات	تحديث قاعدة بيانات الأصول	تحديث البنية التحتية لوحدات الجهاز الإداري للدولة	٥
% .٢	٢١ قاعدة بيانات	تحديث قاعدة بيانات الموارد البشرية	تفعيل نظام جوائز التميز في الأداء الحكومي	٦
غير مستهدف	غير مستهدف	خطة تحديث البنية التحتية	تطوير هيئات الأجور وربطها بمنظومة متطرفة لتنقييم الأداء	٧
% .٢	١ تقرير	معدل رضاء العاملين عن بيئة العمل	آليات تضمن عدم تعارض المصالح	٨
غير مستهدف	غير مستهدف	وضع وتطبيق نظام جوائز التميز	قياس معدل رضاء المواطنين المتعاملين مع وحدات الجهاز الإداري	٩
% .٢	٨٤ جهة	المشاركة بجوائز التميز	تفعيل نظام الربط الممكّن بين الوحدات الحسابية	١٠
غير مستهدف	غير مستهدف	عدد الهيئات والأجور المطورة		
% .٨	٤٢ جهة	عدد الجهات التي بها وحدة بتنفيذ القوانين واللوائح ومعالجة مشكلات تضارب المصالح		
% .٥٤	١ دراسة	معدل رضاء المواطنين		
غير مستهدف	غير مستهدف	نسبة تنفيذ نظام الربط الممكّن		

بلغ إجمالي المستهدف من الهدف الأول خلال عام ٢٠٢١ (٢٠٦٢٪) من الإستراتيجية بالإضافة إلى (٢٠٢٪) متأخرات تنفيذ خلال عامي ٢٠١٩ - ٢٠٢٠.

الهدف الثاني

الإجراء	مؤشر الاجراء	المستهدف خلال عام ٢٠٢١	النسبة المستهدفة خلال عام ٢٠٢١
استكمال قواعد البيانات القومية المتكاملة	تحديث قواعد بيانات القومية للبنية المعلوماتية	غير مستهدف	غير مستهدف
تفعيل منظومة الدفع الالكتروني للحد من المدفوعات غير الرسمية	عدد الخدمات المستحدث بها دفع الكتروني	٢٠ خدمة	% .٢٨٥
	الوحدات المستحدث بها دفع الكتروني	غير مستهدف	غير مستهدف
تبادل المعلومات بين الاجهزة الحكومية الالكترونية	عدد الوحدات التي حديثت البنية المعلوماتية G2G	١٠ وحدة	% .٣٤
	عناوين البريد الالكتروني المعتمدة	غير مستهدف	غير مستهدف
ميكنة الخدمات العامة وتقديمها من خلال قنوات متعددة	عدد الخدمات المميكنة	٢١٠ خدمة	% .٣١
	معدل رضا المواطنين عن الخدمات	١ تقرير	% .٣٤
استكمال المراكز التكنولوجية لتقديم الخدمات	عدد المراكز التكنولوجية	٧٥ مركز تكنولوجي	% .٣٣
استكمال ونشر أدلة الخدمات الحكومية	عدد أدلة الخدمات التي تم نشرها	غير مستهدف	غير مستهدف
	معدل إدراك المواطنين بأدلة الخدمات	غير مستهدف	غير مستهدف
منظومة تقييم أداء الجهات	عدد الوحدات التي قامت بتحديث منظومة أداء الخدمة	غير مستهدف	غير مستهدف

بلغ إجمالي المستهدف من الهدف الثاني خلال عام ٢٠٢١ (٦١٪) من الإستراتيجية، بالإضافة إلى (٤٨٪) متأخرات تنفيذ خلال عامي ٢٠١٩-٢٠٢٠.

الهدف الثالث

المستهدفة خلال عام ٢٠٢١	المستهدف خلال عام ٢٠٢١	مؤشر الاجراء	الإجراء	م
غير مستهدف	غير مستهدف	معدل نشر مدونة السلوك بوحدات الجهاز الإداري	تفعيل مدونات السلوك الوظيفي	1
% .,٢٥	٨٤ خطة	عدد الخطط المتاحة على مواقع الجهات	اتاحة بيانات استراتيجيات الجهات بما لا يضر الأمن القومي	2
% ١	١	إصدار قانون اتاحة المعلومات		
% .,٥	٢ تقرير	معدل تقارير المتاحة من الجهات الرقابية	اتاحة تقارير الجهات الرقابية	3
% .,٢٥	١ تقرير	معدل نشر ميزانية المواطن	نشر ميزانية وموازنة المواطن	4
% .,٢٥	١ تقرير	معدل نشر موازنة المواطن		
غير مستهدف	غير مستهدف	معدل تحديث الموقع الالكترونية للجهات الحكومية	إنشاء وتحديث الموقع الالكترونية للجهات الحكومية	5
غير مستهدف	غير مستهدف	تفعيل منظومة الخطوط الساخنة	تفعيل منظومة الخطوط الساخنة وتطوير الشكاوى	6
% .,٢٥	٣ تقرير	نسبة الاستجابة للشكاوى		
% .,٢٥	١ تقرير	معدل نشر تقرير سنوي عن المشتريات الحكومية بموقع وزارة المالية	نشر خطة المشتريات الحكومية	7
% .,٣٣	١ تقرير	معدل نشر تقرير سنوي عن التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية	نشر تقارير عن التقدم المحرز في تنفيذ أهداف الاستراتيجية	8

بلغ إجمالي المستهدف من الهدف الثالث خلال عام ٢٠٢١ (٣,٠٨٪) من الإستراتيجية بالإضافة إلى (٢٥,٠٪) متاخرات تنفيذ خلال عامي ٢٠١٩-٢٠٢٠.

الهدف الرابع

المستهدفة خلال عام ٢٠٢١	المستهدف خلال عام ٢٠٢١	مؤشر الاجراء	الإجراء	م
غير مستهدف (هدف قصير الأجل)		تعديل قانون الخدمة المدنية وأى تشريعات أخرى يتم تهيئتها يتم اضافتها للمستهدف	تحديث البنية التشريعية للجهاز الاداري	1
		التشريع الخاص بالصناديق والحسابات الخاصة	تحديث التشريعات واللوائح المنظمة للصناديق والحسابات الخاصة	2
		تحديث لوائح الصناديق والحسابات الخاصة		
		عدد التشريعات التي تم تعديليها	تحديث التشريعات المنظمة لعمل أجهزة مكافحة الفساد	3
		اصدار تشريعى لكل إجراء	سن قوانين حماية الشهود والمبلغين والتعاون الدولى في المسائل الجنائية	4
		اصدار تشريع بميكنة اجراءات الذمة المالية	ميكنة اقرارات الذمة المالية واصدار التشريع الخاص بها	5
		اصدار اللائحة التنفيذية للقانون او الغاوه ودمج محتواه بقانون اخر	تفعيل قانون حظر تعارض المصالح للمسئولين بالدولة	6
		اجراء تعديل بالقانونين المذكورين بالاجراء	تعديل تشريعات قانون الاجراءات الجنائية وقانون المرافعات	7

الهدف الرابع غير مستهدف خلال عام ٢٠٢١ حيث أنه هدف قصير الأجل إلا أنه سيتم متابعة تنفيذ نسبة (%) ٥٥ عبارة عن متاخرات تنفيذ خلال عامي ٢٠٢٠-٢٠١٩

الهدف الخامس

المستهدفة خلال عام ٢٠٢١	النسبة المئوية	المستهدف خلال عام ٢٠٢١	مؤشر الاجراء	الإجراء	م
% .,١١	٢٩ مبني		عدد مباني وزارة العدل التي تم تطويرها.	تطوير البنية التحتية للنظام القضائي.	1
% .,١٥	٨٥ مبني		عدد مباني النيابة الإدارية التي تم تطويرها.		
% .,٣٤	٢٥ منتظمة		مبنكة نظم العمل الداخلية بالجهات القضائية.	تطوير بنية الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والمبنكة بمنظومة العمل القضائي.	2
% .,٥	١ تقرير		تقرير عن خفض الوقت المستهلك في نظر القضايا.		
% .,٠٤	١ خدمة		عدد الخدمات المقدمة من خلال تطبيقات المحمول.	استخدام التطبيقات الذكية في تقديم الخدمات القضائية.	3
.,٣٣	١ دراسة		صدور دراسة عن معدل رضاء العاملين عن الخدمات المقدمة من خلال تطبيقات المحمول.		
.,١٢٥	٥٠ دورة		عدد الدورات التدريبية القضائية المقدمة.	دعم قدرات الأعضاء والعاملين بالقضاء.	4
.,١٢٥	١ ندوة أو مؤتمر		عدد الندوات والمؤتمرات		

بلغ إجمالي المستهدف من الهدف الخامس خلال عام ٢٠٢١ (٧٧٪) من الإستراتيجية، بالإضافة إلى (١٩٪) متاخرات تنفيذ خلال عامي ٢٠٢٠-٢٠١٩.

الهدف السادس

المستهدفة خلال عام ٢٠٢١	المستهدف خلال عام ٢٠٢١	مؤشر الاجراء	الإجراء	م
غير مستهدف	غير مستهدف	عدد الهياكل التنظيمية المحدثة.	استكمال تطوير هيكل الأجهزة الرقابية.	1
غير مستهدف	غير مستهدف	عدد الاتفاقيات المبرمة.	إبرام اتفاقيات بين الأجهزة الرقابية لتفعيل تبادل المعلومات.	2
غير مستهدف	غير مستهدف	عدد الجهات التي حدثت قواعد بياناتها.	تحديث البنية المعلوماتية للأجهزة الرقابية.	3
% .,٢٥	١٠٨ دورة تدريبية	عدد الدورات التدريبية للأجهزة الرقابية.	تطوير مهارات وقدرات العاملين بالأجهزة الرقابية.	4
% .,٢٥	٤١٠٠ متدربي	عدد المتدربين بالأجهزة الرقابية.		
% .,٥	٢ خطة	عدد خطط مخاطر الفساد.	وضع خطط خاصة لإدارة مخاطر الفساد بكافة جهات إنفاذ القانون.	5
% .,٥	١ مؤشر	إصدار مؤشر مدركات الفساد الإداري.	تطوير المؤشرات الوطنية الخاصة بمدركات الفساد لتكون بمثابة مصدر تغذية عكسية لأولويات الوقاية من الفساد ومكافحته.	6
% .,٢٥	٢ دراسة	إصدار ٨ دراسات.	إعداد البحوث والدراسات في المجالات المتعلقة بالحكومة ومكافحة الفساد.	7

بلغ إجمالي المستهدف من الهدف السادس خلال عام ٢٠٢١ (١,٧٥٪) من الإستراتيجية بالإضافة إلى (١,٢٥٪) متأخرات تنفيذ خلال عامي ٢٠١٩-٢٠٢٠.

الهدف السابع

الإجراء	مؤشر الاجراء	المستهدف خلال عام ٢٠٢١	النسبة المستهدفة خلال عام ٢٠٢١
تطوير برامج توعوية بخطورة الفساد ودور المواطن في مكافحته.	عدد الدورات التدريبية والمستفيدين منها والبرامج الالكترونية	١٥ دورة متدرّب ٢٥	% .,٢٥
تنفيذ مبادرات توعوية لمكافحة الفساد في المدارس والجامعات.	عدد الحملات الإعلامية	١ حملة إعلامية	% .,٢٥
تضمين قيم النزاهة والشفافية بالمناهج الدراسية لمراحل التعليم قبل الجامعي.	عدد المناهج المتضمنة قيم النزاهة والشفافية	١٦ نشاط	% .,٢٥
تفعيل الميثاق الأخلاقي للطلاب الجامعي.	معدل نشر الميثاق	غير مستهدف	% مستهدف
إعداد ميثاق أخلاقي لعضو هيئة التدريس.	إعداد الميثاق الأخلاقي	غير مستهدف	غير مستهدف
اكساب الإعلاميين والصحفيين المعرف الخاصية بالوقاية من الفساد ومكافحته.	نشر الميثاق الأخلاقي بكافة الجامعات الحكومية	١٤ جامعة	% .,٥
تفعيل دور الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد لنشر قيم النزاهة والشفافية.	عدد الدورات التدريبية/ الندوات / ورش العمل	١ نشاط	% .,٢٥
تفعيل دور المؤسسات الدينية في نشر الوعي بخطورة الفساد وأثاره السلبية.	عدد دورات نشر قيم النزاهة والشفافية.	٤ دورات	% .,٢٥
تحث الجهات الأكادémية ومراكز البحث على إجراء الدراسات المتخصصة في مجالات مكافحة الفساد.	عدد المتدربين.	١٦٠ مدرب	% .,٢٥
بلغ إجمالي المستهدف من الهدف السابع خلال عام ٢٠٢١ (٣,٢٨٪) من الإستراتيجية بالإضافة إلى (١٩٪) متاخرات تنفيذ خلال عامي ٢٠٢٠-٢٠١٩.	عدد الخطب الدينية المعنية بالتنوعية بمخاطر الفساد	٤ خطبة	% .,٥
بلغ إجمالي المستهدف من الهدف السابع خلال عام ٢٠٢١ (٣,٢٨٪) من الإستراتيجية بالإضافة إلى (١٩٪) متاخرات تنفيذ خلال عامي ٢٠٢٠-٢٠١٩.	عدد البحوث والدراسات المتخصصة في مجالات مكافحة الفساد.	٢ بحث أو دراسة	% .,٢٨

الهدف الثامن

المستهدفة خلال عام ٢٠٢١	المستهدف خلال عام ٢٠٢١	مؤشر الاجراء	الإجراءات	م
% .,٥	١ مبادرة	عدد المبادرات التي تم تنفيذها بين الجهات الوطنية والإقليمية والدولية.	تطوير التعاون الإقليمي والدولي في مجال مكافحة الفساد واسترداد الموجودات.	١
% .,٥	١ متابعة	عدد الدورات / المؤتمرات.	عقد دورات تدريبية ومؤتمرات لتبادل الخبرات بين جهات إنفاذ القانون ونظرائها الإقليمية والدولية.	٢
% .,٢٥	١ مذكرة تفاهم مبرمة	عدد مذكرات التفاهم المبرمة.	ابرام مذكرات التفاهم بين جهات إنفاذ القانون ونظرائها الإقليمية والدولية وتفعيل القائم منها.	٣
% .,٢٥	١ مذكرة تفاهم مفعلة	عدد مذكرات التفاهم المفعلة.	المشاركة في الفعاليات الإقليمية والدولية في مجال منع ومحاربة الفساد.	٤ + ٥
% .,٥٦	١ مؤتمر	عدد المؤتمرات	دراسة انضمام وحدات إنفاذ القانون إلى بعض الجمومعات الدولية والإقليمية ذات الصلة بمكافحة الفساد واسترداد الموجودات وغسل الأموال.	٦
% .,٥	١ متابعة	المجموعات الدولية التي تم الانضمام إليها.		

بلغ إجمالي المستهدف من الهدف الثامن خلال عام ٢٠٢١ (٢٥٦٪) من الإستراتيجية.

الهدف التاسع

المستهدفة خلال عام ٢٠٢١	المستهدف خلال عام ٢٠٢١	مؤشر الاجراء	الإجراء	م
غير مستهدف هدف قصير الأجل)		تعديل قانون الخدمة المدنية وأى تشريعات أخرى يتم تحديتها للمستهدف	تحديث البنية التشريعية للجهاز الإداري	1
		التشريع الخاص بالصناديق والحسابات الخاصة	تحديث التشريعات واللوائح المنظمة للصناديق والحسابات الخاصة	2
		تحديث لواح الصناديق والحسابات الخاصة		
		عدد التشريعات التي تم تعديليها	تحديث التشريعات المنظمة لعمل أجهزة مكافحة الفساد	3
		اصدار تشريعى لكل إجراء	سن قوانين حماية الشهود والمبلغين والتعاون الدولى في المسائل الجنائية	4
		اصدار تشريع بميكنة اجراءات الذمة المالية	ميكنة اقرارات الذمة المالية واصدار التشريع الخاص بها	5
		اصدار اللائحة التنفيذية للقانون او الغاوه ودمج محتواه بقانون اخر	تفعيل قانون حظر تعارض المصالح للمسئولين بالدولة	6
		اجراء تعديل بالقانونين المذكورين بالاجراء	تعديل تشريعات قانون الاجراءات الجنائية وقانون المرافعات	7

الهدف التاسع غير مستهدف خلال عام ٢٠٢١ حيث أنه هدف قصير الأجل إلا أنه سيتم متابعة تنفيذ نسبة (%)١٠٢٠-٢٠١٩ عبارة عن متاخرات تنفيذ خلال عامي

والله ولي التوفيق،،

